

PROVISIONAL

A/45/PV.33  
9 November 1990

ARABIC

## الجمعية العامة



UN LIBRARY

NOV 12 1990

DADA COLLECTION

الدورة الخامسة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حربي مؤقت للجلسة الثالثة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٠٠

(موريشيوس)

السيد بيرشوم

رئيس :

(نائب الرئيس)

رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية [١٤] (تابع)

(١) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة

(ب) مشروع قرار

يشتمل هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات شفوية للكلمات الملقاة باللفظ الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة وثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها  
تمة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى :  
Chief of the Official Records :  
Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 Unit  
Nations Pla ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيرشوم (موريشيوس)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ١٤ من جدول الاعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(أ) مذكرة من الامين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/45/371)

(ب) مشروع قرار (A/45/L.9)

السيد ظفر الحق (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بداية أن أتقدم ، نيابة عن وفد باكستان بتهانينا الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد هانز بليكس ، على بيانه الشامل المتعلق بأنشطة الوكالة عن عام ١٩٨٩ . لقد درس وفد باكستان بعناية تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن عام ١٩٨٩ . بيد أن الوفد يود ، قبل الشروع في تقديم ملاحظتنا حول التقرير ، أن يفتتم هذه الفرمة ليشني على السيد بليكس وعلى زملائه لتفانيهم في خدمة الوكالة واخلاصهم لاهدافها ومسؤولياتها .

إن باكستان تولي أهمية كبرى لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأهدافها . وهي تقدر ما تقدمه الوكالة من مساعدة للدول الاعضاء ، بما فيها باكستان ، في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ، فهي بذلك تسهم اسهاما قيما في جهود التنمية وفي رفاه شعوب تلك البلدان .

إن الاستنزاف السريع لمصادر الوقود الاحفوري في العالم ، والخطر السريع التزايد الذي يهدد بيئتنا ، والبوادر المثيرة للقلق المنبئة بحدوث كارثة ايكولوجية عالمية وشيكة ، قد أبرزت كلها الحاجة الحتمية للطاقة النووية بوصفها مصدرا للطاقة . فبالنسبة لباكستان ، تعرضت ثروتنا المحدودة من الغابات الموجودة في منطقة الشمال الغربي لاتلاف خطير من جراء تدفق أكثر من ٣ ملايين لاجئ من أفغانستان المجاورة . وجاءت أزمة منطقة الخليج فزادت مشكلة الطاقة التي تواجهها باكستان تفاقمها . إذ ارتفعت قائمة وارداتنا من البترول وحده خلال العام الحالي بحوالي ١,٦ من بلايين الدولارات ، بما يتبع ذلك من آثار مأسوية على تقديرات وأهداف الميزانية والتنمية .

وكون أن بلدان العالم النامي التي يقطنها ثلثا سكان العالم تستهلك ١٦ في المائة من الاستهلاك التجاري للطاقة في حين تستهلك البلدان المتقدمة التي لا يتجاوز تعداد سكانها ثلث سكان العالم ٨٤ في المائة من الطاقة في العالم ، إنما يبرز حدة أزمة الطاقة التي تواجهها باكستان مع غيرها من البلدان النامية . وإذا ما أرادت هذه البلدان أن تغلت من براثن الفقر فعليها أن تجعل تنمية كل موارد الطاقة فيها شرطا أساسيا لا غنى عنه . ولا بد من استخدام الطاقة النووية والتقليدية على حد سواء للتغلب على نقص الطاقة المعوق في البلدان النامية .

وتقدر بلادي الجهود المستمرة التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمساعدة في تعزيز البنية الأساسية للتخطيط ، والتشيد ، والتشغيل الآمن ، لمشاريع الطاقة النووية في البلدان النامية ، وذلك عن طريق مشاريع التعاون التقني والدورات التدريبية الوطنية والإقليمية . ونود أن نشي على ما تقدمه الوكالة من مساعدة للبلدان النامية في تقدير وتقييم دور الطاقة النووية في خططها الوطنية للطاقة ، وفي تقديم التقنيات النووية في ميادين الأغذية والزراعة والطب والعلوم الفيزيائية ، والتي ثبت أن لها أهمية قصوى في جهود تلك البلدان الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية .

وفقا لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٩ ، ازداد مجموع القدرات النووية المنشأة لتوليد الكهرباء في العالم بنسبة ٣ في المائة في العام الماضي . وفي أثناء عام ١٩٨٩ بدأ تشغيل اثنتي عشرة محطة قوى نووية جديدة ، وأغلقت نهائيا خمسة مفاعلات مجموع قدراتها ٣٧٠ ميغاواط . وفي نهاية عام ١٩٨٩ بلغ عدد محطات القوى النووية العاملة ٤٣٦ محطة كانت تعمل في ٣١ بلدا وتقوم بتوليد ١٦,٨ في المائة من إجمالي كهرباء العالم . ويحدو وفد بلادي خالص الأمل في أن تستفيد البلدان النامية من توسيع الطاقة النووية ، وأن تتمكن الوكالة من أن تزيد برامج المساعدة التي تقدمها للدول النامية المفتقرة إلى الطاقة .

لقد برهن نظام الضمانات الحالي للوكالة على فعاليته وإمكانية الاعتماد عليه في اكتشاف أي تحويل للمواد النووية إلى الأغراض غير السلمية . وقد لاحظنا بارتياح من تقرير المدير العام أنه لم تكتشف خلال عام ١٩٩٠ أية حالة شاذة يمكن أن توضع أن

شمة مادة نووية أو معدات خاضعة للضمانات قد حُرِفَتْ عن غرضها أو أسيء استخدامها .  
ولقد خُصَّ المدير العام إلى أن

"المواد النووية الخاضعة للضمانات الوكالة في ١٩٨٩ قد ظلت في نطاق  
الأنشطة النووية السلمية أو أنها في غير هذه الحالة قد قدم عنها حساب على  
النحو الوافي" (A/45/371/GC(XXXIV)/915 ، ص ١٥٠)

إن جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز السلامة النووية في أرجاء  
العالم جديرة بالثناء . إذ توفر الوكالة محفلاً للتبادل الدولي للأفكار المتمثلة  
بالسلامة بالإضافة إلى مجالات أخرى متنوعة متصلة بالطاقة النووية . إن ندوة السلامة  
النووية التي تعقد سنوياً منذ عام ١٩٨٥ أثناء المؤتمر العام إنما تتيح فرصة نادرة  
لاستعراض الأفكار وتبادلها حول قضايا السلامة الحالية والبرامج المقبلة . وتوصي  
باكستان باستمرار انعقاد هذه الندوة - التي أثبتت جدواها - على أساس دوري في  
المستقبل .

وبالمثل ، أثبت برنامج فريق استعراض أمان التشغيل ، الذي بدأته الوكالة في  
عام ١٩٨٢ لمساعدة السلطات ، على نحو دوري ، في استعراض تشغيل محطات الطاقة ، أنه  
يتيح فرصة فريدة للاستفادة من خبرات الآخرين وتجاربهم . وقد قام فريق استعراض أمان  
التشغيل بثلاث زيارات إلى باكستان . ولم يلاحظ أي انحراف عن إجراءات السلامة  
المقررة .

أما برنامج الفريق الاستشاري للحماية من الإشعاع الذي تتولاه الوكالة ، والذي  
يرمي إلى تعزيز ممارسة الحماية الكافية من الإشعاع ، فإنه سيعود بالنفع لا على  
الهيئات التنظيمية فحسب ، بل على الأفرقة المعنية بالتحكم في الإشعاع بالإضافة إلى  
العاملين في الإشعاع .

وسيكون التقرير والتقييم المنتظران للأحداث المتعلقة بالسلامة بموجب نظام  
الإبلاغ عن وقوع الحوادث مفيداً في التعرف على التعديلات اللازمة في التصاميم وفي  
تطوير إجراءات التشغيل المحسنة . وقد شاركت باكستان في هذا البرنامج بنشاط منذ  
بدايته .

ونحن نقدر غاية التقدير الجهود الصادقة التي تبذلها الوكالة لتقديم خدمات  
افرقه تقييم الاحداث الهامة من حيث السلامة ، الى كل الدول الاعضاء . وقد قامت بعثة  
تابعة لهذه الافرقه بزيارة باكستان في ايلول/سبتمبر عام ١٩٨٩ . ومثل هذه البعثات  
سيسهم بالتاكيد في تحسين امان تشغيل محطات الطاقة النووية .  
إننا نعلن ترحيبنا بمبادرات الوكالة في ميدان السلامة والحماية من  
الاشعاعات . وقد انضمت باكستان بالفعل الى اتفاقيتين خاصتين بالسلامة هما : اتفاقية  
التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي ، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حوادث  
نووي أو طارئ اشعاعي .

وقد سعت باكستان سعياً نشيطاً لتعزيز فرص التوصل الى اتفاق دولي يحظر شحن هجمات على كل المنشآت النووية . واهتمت باكستان اتفاقاً ثنائياً مع الهند يقضي بامتناع كل منهما عن الهجوم على المنشآت النووية للبلد الآخر . ونحن نعتقد أن من شأن هذه الاتفاقات أن تعزز السلامة النووية . إلا أن الاتجاه المتزايد لاستخدام مسألة السلامة النووية لتقييد التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية هو أمر يدعو الى الأسف وينبغي تجنبه .

وما فتئت باكستان تلتزم وستواصل الالتزام بتقديم دعمها الكامل لضمانات الوكالة . واعادت باكستان التأكيد مرارا وتكرارا وعلى أعلى المستويات التزامها بعدم الانتشار النووي وبلاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وفي مساعيها الرامية الى جعل العالم خلوًا من الأسلحة النووية كررت باكستان نداءاتها من أجل وقف اختياري للتجارب النووية . وتؤيد باكستان انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم في شتى أنحاء العالم . واقترح باكستان الخاص بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا ، الذي أيده الجمعية العامة مرارا وتكرارا ، يستهدف جعل منطقتنا خالية من الأسلحة النووية . ومن بين مقترحات أخرى شتى ، عرضنا في وقت واحد مع الهند أن نوقع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وأن نقبل الضمانات الشاملة . واقترحنا أيضا ابرام اتفاق اقليمي أو ثنائي لحظر التجارب النووية أو قبول أية تدابير أخرى غير تمييزية من شأنها أن تضمن عدم دخول الأسلحة النووية الى منطقتنا وعدم تقويض سلمنا وامننا .

ونعتقد أنه لا بد من الابقاء على توازن مناسب بين الاموال المخصصة للمساعدة التقنية والاموال التي تقدم للضمانات . إن المبالغ المخصصة للمساعدة التقنية لا تتطابق مع الحاجة الملحة للبلدان النامية لكي توسع نطاق برامجها لاستخدام الطاقة النووية . ولا بد من وقف هذا الاتجاه ومن تقديم نسبة أعلى من الميزانية للمساعدة التقنية . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أيضا أن تمول أنشطة الوكالة في مجال تقديم المساعدة التقنية عن طريق مصدر تمويل مضمون يمكن التنبؤ به ، كما هو الحال بالنسبة للضمانات النووية .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد مجددا مرة أخرى التزام باكستان الكامل باستخدام السلمي للطاقة النووية . ويحدونا أمل وطيد ومخلص بأن تقوم الوكالة ، تمشيا مع ميثاقها والولاية المنوطة بها - بإيلاء أولوية قصوى لتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية . وهذا أمر تزداد أهميته نظرا لأن البلدان النامية تواجه مقاومة متزايدة من بعض الدول في جهودها للحصول على التكنولوجيا اللازمة لتطوير برامجها لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والارتقاء بها . ولقد أكدت الجمعية العامة بشكل قاطع ، بقرارها ٥٠/٣٢ :

"إن لجميع الدول الحق ، وفقا لمبدأ التساوي في السيادة ، في أن تضع برنامجها الخاص باستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفقا لأولوياتها ومصالحها واحتياجاتها" .

كما أعلن القرار نفسه بوضوح

"أنه ينبغي أن تتاح لجميع الدول ، دون تمييز ، امكانية وحريية الحصول على التكنولوجيا والمعدات والمواد المتمثلة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية" .

وتؤمن باكستان بأنه يتعين على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تلتزم بهذه المبادئ بغية وقف الاتجاهات السلبية التي تعرقل التعاون في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وعكس مسار تلك الاتجاهات .

وفي السنوات الأخيرة ، أكدت الأحداث التي وقعت في بعض المفاعلات النووية الحاجة الضرورية لتوفير الصيانة والإصلاح بشكل مناسب للمفاعلات النووية . غير أنه لوحظ في بعض الحالات أنه لا يجري توفير قطع الغيار الضرورية للمفاعلات حتى عندما تكون خاضعة لضمانات الوكالة . وهذه الحالة لا يمكن تبريرها على وجه الإطلاق ، وهي تستلزم علاجاً عاجلاً . ونحن ندعو الدول المجهزة إلى توفير كل قطع الغيار اللازمة لأعمال الصيانة للمفاعلات التي قامت بتمديرها .

ويسعد باكستان أن تنضم الى توافق الآراء في تأييد مشروع القرار المتعلق  
بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

السيد باتسنوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (شرحمة  
شغوية عن الروسية) : يلاحظ الوفد السوفياتي بارتياح ، بعد أن درس تقرير الوكالة  
الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٩ الذي قدمه المدير العام للوكالة السيد بليكس أن  
هذه الوثيقة لها وزنها الهام المعهود الذي يعبر تعبيراً كاملاً عن الأنشطة المتنوعة  
والواسعة النطاق التي تضطلع بها الوكالة لمنفعة المجتمع الدولي برمته .

ويعلق الاتحاد السوفياتي أهمية كبيرة على زيادة تحسين فعالية الوكالة  
وسلطتها في النهوض بالتعاون فيما بين الدول في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة  
الذرية ، ومسألة رصد عدم انتشار الأسلحة النووية ، ومسألة تحسين حالة البيئة  
العالمية . ويمكن القول إجمالاً إن الوكالة تضطلع بنجاح بالمهام الكثيرة والمتشعبة  
المنوطة بها . ونرى هنا أن ما قام به السيد بليكس وموظفوه في تلك المنظمة من  
أعمال يعتبر انجازاً كبيراً يستوجب التقدير ، ونحن ممتنون لهم جميعاً لذلك .

ويجري الاضطلاع بأنشطة الوكالة في الوقت الحالي في ظل ظروف خاصة تتسم باتجاه  
معبّر عنه بوضوح صوب تخفيف حدة المجابهة السياسية والعسكرية ، وصوب زيادة التعاون  
السلمي . إن الجنس البشري ، إذ يدخل حقبة تتميز بالتطور السلمي ، يتحرر من عسب  
التسلح الذي لا ضرورة له ، ولقد أصبحت عملية إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر  
مدى للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على وشك الاكتمال . ولدينا الآن اتفاق جديد  
لم يسبق له مثيل بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لاجراء خفض كبير في الأسلحة  
الهجومية الاستراتيجية . وتوصلت أوروبا الى اتفاق كامل لاجراء تخفيض جذري في قدرتها  
العسكرية ، وهي تستعد لبدء العمل في المستقبل القريب بوضع مجموعة من المبادئ  
المختلفة نوعياً التي لا تستند الى القوة لضمان الأمن الاقليمي . ومما لاشك فيه أن هذا  
كله يمثّل دلالة مفعمة بالامل . غير أنه سيكون من الخطأ النظر الى عالمنا الحالي من  
خلال نظارات وردية اللون فقط .

(السيد باتسنوف ، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

فقد أعطتنا الازمة الحالية في منطقة الخليج الفارسي عددا من الدروس  
المبرزة . ويتمثل أحد هذه الدروس في الاهمية الكبرى لمنع انتشار أسلحة التدمير  
الشامل ، وتشير هذه الحالة مخاوف لها ما يبررها .

لقد قال وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السيد  
شفرنادزه في الكلمة التي ألقاها في الدورة الحالية للجمعية العامة ما يلي :

"وبمراحة ، لقد أصبحت الحالة مقلقة الى حد بالغ . فلنواجه حقيقة  
الامر ، وهي أن الشغرات قد بدأت تظهر في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ،  
والوكالة الدولية للطاقة الذرية تواجه صعوبة في توسيع نطاق تنفيذ  
ضماناتها . لقد حان وقت أعمال نظم الطوارئ ومواجهة المسألة بكل جدية بغية  
انقاذ الحالة" . (A/45/PV.6 ، ص ٥٣)

ليس هذا نقدا موجها الى الوكالة ، بل دعوة الى العمل ، وهو نداء موجه الى جميع  
الدول وإلى المجتمع الدولي برمته . ونلاحظ في هذا الصدد أن الوكالة تسعى ، على ضوء  
مالها من صلاحيات ، الى التفاعل مع الاحداث الاخيرة في منطقة الخليج الفارسي ، وقد  
ذكر السيد بليكس ذلك في كلمته .

(السيد باتسنوف ، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

إن بدايات نزع السلاح النووي يصعب أن تبقى أمرا ثابتا لا يمكن عكس مساره ، اذا واكبها انتشار للأسلحة النووية ، وإذا حدث في الوقت الذي تجري فيه ازالة فئة كاملة من القذائف في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة ، أن بدأت خطوط الانتاج في أنحاء أخرى من العالم تطلع علينا بقذائف من الفئة نفسها . وكلما زادت الدول التي تحوز أسلحة نووية ذات التدمير الشامل ، ازدادت المصوبة في تحقيق رغبة الشعوب في العالم في التحكم الفعال بالأسلحة ونزع السلاح وتقليل خطر الحرب . وهذه الفكرة التي أعرب عنها في البيان السوفياتي - الأمريكي بشأن مشاكل عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والقذائف ، الذي اعتمد في اجتماع رئيسي البلدين في نهاية ايار/مايو وبداية حزيران/يونيه من هذا العام ، أصبحت تكتسب أهمية متزايدة .

ومرة أخرى جاء هذا البيان معبرا عن التأييد القاطع لمعاهدة عدم الانتشار التي لاتزال تسهم اسهاما قيّما في الأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والاقليمي . وعلى مدى السنوات العشرين من عمرها ، أظهرت المعاهدة قدرتها على البقاء وفعاليتها كالعائق الرئيسي القانوني والسياسي أمام انتشار الأسلحة النووية . ونلاحظ بارتياح زيادة عدد الدول الاطراف في هذه المعاهدة ، ونحن نرحب بالقرارين اللذين اتخذتهما مؤخرا ألبانيا وموزامبيق بالانضمام اليها . ونحن نتوقع أيضا أن تصبح نية جنوب افريقيا المعلنة بالنسبة للانضمام الى هذه المعاهدة حقيقة واقعة .

ويشعر الاتحاد السوفياتي بأن قدرة المعاهدة لم تكد تستخدم استخداما كاملا وبأنه ينبغي الإبقاء عليها سارية المفعول حتى يحين وقت يتحقق فيه عالم خال من الأسلحة النووية ، عالم يرفض استخدام القوة . ولا يمكن أن نستبدل هذه المعاهدة إلا بمعاهدة شاملة تحظر عودة الأسلحة النووية الى الظهور بعد أن تكون قد تمت ازالتها بصورة نهائية . هذه هي بالضبط الكيفية التي ننظر بها الى مسألة تمديد المعاهدة وهو التمديد الذي سيتعين أن يتخذ قرار بشأنه في عام ١٩٩٥ .

(السيد باتسندو ، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

إن المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي انعقد مؤخرا ، قد مكننا من أن نعالج مسألة تنفيذ المعاهدة معالجة طيبة وأن نخرج بعدد من الاتفاقات البالغة الأهمية ، بما في ذلك قرارات تشمل بأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونحن لا ننزع إلى المغالاة في الحديث عن دلالة انتهاء المؤتمر دون اعتماد وثيقة ختامية . فنحن نرى النتيجة الأساسية للمؤتمر تتمثل في حقيقة أن الدول الأطراف في المعاهدة لا تشكك في الحاجة إلى الإبقاء عليها . ونحن نوافق على نتائج المؤتمر وعلى التقسيم المذكور في بيان السيد بليكس .

إن المناقشات التي جرت في المؤتمر الاستعراضي الرابع أكدت مجددا أن فرض الحظر على التجارب النووية يمثل في رأي الغالبية العظمى من الدول ، عنصرا هاما في عدم انتشار الأسلحة النووية وإزالتها . والاتحاد السوفياتي كان ولا يزال مقتنعا بوجوب تحقيق ذلك بسرعة . وفي عام ١٩٨٩ ، أجرينا مراجعة لبرنامجنا للتجارب النووية وخفضنا عدد التجارب وحجمها ، ومنذ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي لم نجبر أي تجارب على الإطلاق . ونحن مستعدون ، علاوة على ذلك ، لأن نحول هذا الهدوء الذي دام سنة على صعيد التجارب إلى حظر على التجارب النووية دائم ونهائي . وكل ما يلزم هو أن تقوم حكومة الولايات المتحدة بدورها ، منفردة أو على أساس اتفاق شائئ ، بوقف برنامجها للتجارب النووية . وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ، ناشد مجلس السوفيات الأعلى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية برلمانات ومجتمعات جميع البلدان أن تحدد مواقفها بوضوح لصالح حظر كامل وشامل يفرض على التجارب النووية . ومجلس السوفيات الأعلى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من جهته قد أبلغ بالفعل إلى الأمين العام موقفه إزاء هذه المشكلة ، وهو يرجو أن تحذو حذوه برلمانات البلدان الأخرى ، مما يوجب استفتاء برلمانيا على حظر التجارب النووية .

وفي الوقت ذاته ، نحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن مشكلة عدم انتشار الأسلحة النووية في ذاتها مشكلة لها من الأهمية لبقاء البشرية بأسرها ما يستوجب الامتناع عن اتخاذها وسيلة لحل مشكلات أخرى . وليس من المقبول بثبات القيام بأي محاولة لتهديد المجتمع الدولي أو تخويفه بالنسبة لعدم الانتشار . إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية

السوفياتية ، إذ يؤيد تخفيض المخزونات النووية وازالتها نهائيا ، يرى أهمية السعي بكل الطرق لتجنب أي زيادة في الترسانات النووية . وبلدي يؤيد فرض حظر على انتاج المواد الانشطارية للاستخدام في الاسلحة النووية ، وينبغي أن نخطط لكي يتحقق بحلول عام ٢٠٠٠ وقف عمل جميع مفاعلاتنا التي تستخدم في تجهيز البحوث نووية للأسلحة . إن فرض الحظر على انتاج المواد الانشطارية يمكن أن يكون عائقا أكيدا أمام انتشار الاسلحة النووية الأفقي والعمودي على حد سواء . ولا يزال ساريا اقتراحنا الداعي إلى إبرام اتفاق ينص ألا تستخدم في الأغراض العسكرية المواد النووية والموارد المتوفرة نتيجة لتخفيض الترسانات النووية ، وأن توضع آلية للردم اللازم لهذا الغرض . ونسرى أن العمل التجريبي الذي قامت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا السياق يمكن أن يكون خطوة هامة لإنشاء نظام شامل لضمانات عدم انتاج الاسلحة النووية .

ويولي الاتحاد السوفياتي أهمية كبرى لأعمال الوكالة في رصد الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ونشيد بأنشطة المراقبة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونظام الضمانات الذي خرجت به الوكالة هو وسيلة فعالة لضمان عدم انتقال مواد نووية من الاستخدامات السلمية إلى صنع أسلحة نووية . وفي هذا الصدد ، نلاحظ بارتياح أن تقرير الوكالة يؤكد مجددا أنه في عام ١٩٨٩ ، كما في جميع الأعوام السابقة ، لم توجد أي انتهاكات تشير إلى استخدام أي مواد نووية مسلّمة بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، في انتاج الاسلحة النووية أو في إنشاء أي نوع من الأجهزة النووية .

والاتحاد السوفياتي يتعاون بفعالية مع الوكالة في قيامها بمعاينة جميع المنشآت النووية السلمية وفقا للاتفاق المعقود بشأن تنفيذ الضمانات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والوكالة الدولية للطاقة الذرية . وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام ، أعطينا الوكالة قائمة كاملة بالمنشآت السوفياتية النووية حتى تتم مراقبتها من جانب الوكالة . وقد تضمنت هذه القائمة جميع محطات القوى النووية في الاتحاد السوفياتي ، فضلا عن عدد إضافي من المفاعلات المعدة للأبحاث ، وبغية إيلاء أهمية كبرى لتعزيز فعالية المراقبة ، يسهم بلدنا في تطوير الضمانات عن

(السيد باتسنوف ، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

طريق تنفيذ برنامج وطني يوفر الدعم العلمي والتقني لضمانات الوكالة . ومن بين المشاريع العشرة التي نفذت في عام ١٩٨٩ بموجب برنامج الدعم الذي وضعناه ، هناك خمسة مشاريع كانت تشمل بالانشطة العملية للوكالة نفسها . وبغية دعم ضمانات الوكالة ، قدم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من عام ١٩٨٦ الى عام ١٩٨٩ اكثر من ٧ ملايين روبل ، كما أن الاتحاد السوفياتي عازم ، في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣ ، على تقديم دعم مالي بالعملية الوطنية الى برامج الضمانات التابع للوكالة في حدود ٥ ملايين روبل .

ويفيد تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن الوكالة متجاوبة جدا مع المجتمع العالمي في معالجة المشاكل التي هي محل اهتمامه في الوقت الراهن . ومن بين هذه المشاكل ينبغي أن نذكر السلامة النووية والاشعاعية . وهناك أيضا مسائل تكنولوجيا الطاقة النووية ودورة وقودها في الحاضر والمستقبل فضلا عن مشكلة التعامل مع النفايات الاشعاعية .

(السيد باتسنوف ، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وينبغي أن نشني على الوكالة لانشطتها التي تظلم بها في المجال البيئي . وتتسم هذه الأنشطة بأهمية قموى ، لا سيما فيما يتعلق بالمشاكل البيئية التي تنجم عن مختلف مصادر إنتاج الطاقة . وفي رأينا أن تنفيذ الوكالة للعديد من البرامج في هذه المجالات سيعود بالفائدة على كل البلدان وييسر الحفاظ على قدر ضخم من الموارد . ونحن نرى أن إنشاء نظام حقيقي للتطوير المأمون للطاقة النووية يتطلب البست الغوري في مشاكل مثل منع الهجوم على المرافق النووية ، مكافحة الإرهاب النووي ، ووضع اللوائح القانونية فيما يتعلق بالمسؤولية عن الاضرار النووية . ويعد تعزيز التعاون الدولي في إطار الوكالة عاملا رئيسيا في هذه المجالات .

كانت ماسة محطة شيرنوبيل للطاقة النووية تحذيرا خطيرا للبشرية جمعاء أظهر مدى عجز البشرية في وجه القوة التدميرية للذرة . وقد انقضى ما يربو على أربع سنوات ، غير أن الحالة ما زالت خطيرة للغاية في المناطق المحيطة بمحطة شيرنوبيل . وتتقتضي الضرورة بذل جهود هائلة وتوفير الكثير من الموارد المالية والفكرية وإزالة الآثار المترتبة على تلك الحادثة . وفي هذا الصدد ، قدم وزير خارجية جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، السيد كرافتشنكو ، تقريرا تفصيليا هذا الصباح الى الجمعية العامة . ونحن نرحب باستعداد البلدان الاخرى ، والوكالة ، وغيرها من المنظمات الدولية لمساعدتنا في هذا الصدد .

ويسمى الاتحاد السوفياتي جاهدا من أجل توفير المساعدة الشاملة حتى تتمكن الوكالة من الاضطلاع بالمهام التي تقع على عاتقها بنجاح . وهناك زيادة مستمرة في التبرعات التي يقدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إلى صندوق المساعدة والتعاون التقنيين التابع للوكالة . ونحن نسد نصيبنا من التبرعات في ذلك الصندوق بالكامل وبصفة منتظمة ، ونكفل تنفيذ العقود الرئيسية المبرمة مع الوكالة فيما يتعلق بتوريد المعدات والمواد .

وعلاوة على حصته الرئيسية في صندوق المساعدة والتعاون التقنيين ، يخصم الاتحاد السوفياتي بصفة منتظمة موارد اخرى بالعملية المحلية من أجل مساعدة البلدان

(السيد باتسنوف ، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

النامية الاطراف في معاهدة عدم الانتشار . وفي الدورة الاخيرة للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أعلن وفدنا أننا سنقدم مليونين من الروبلات في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٤ لمشاريع المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية الاعضاء في الوكالة والاطراف في معاهدة عدم الانتشار .

وختاماً ، يود الوفد السوفياتي أن يعرب مرة أخرى عن موافقته على تقرير الوكالة لعام ١٩٨٩ ، ويؤكد دعمه لمشروع القرار A/45/L.9 ، الذي قدم بشأن هذا البند .

السيد هوهنفلتر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي

بادئ ذي بدء أن أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الدكتور هانز بليكس ، على تقديمه الواضح لتقرير هذا العام . ويتميز هذا التقرير بأنه يقدم صورة شاملة ، وإن كانت موجزة ، عن أنشطة الوكالة ، ويوفر لنا فرصة محدودة لكي نشني على فعالية ومقدرة موظفي الوكالة الكفاء في أداء أعمالهم تحت التوجيهات والقيادة الرشيدة للمدير العام .

ولأكثر من ثلاثة عقود ، لعبت الوكالة ، تنفيذ لولاياتها ، دوراً مفيداً وناجحاً للغاية في مهمتها كعامل مساعد لوضع معايير وتدابير أمنية لتعزيز أمان الطاقة النووية ولتطبيق نظام الضمانات . وتستحق هاتان المهمتان الرئيسيتان للوكالة الدعم الكامل للمجتمع الدولي ، أيا كان الموقف الوطني لأي دولة حيال استخدام الطاقة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية . فالتعاون الدولي المستمر هو الطريق الوحيد الذي يؤدي إلى تخفيض المخاطر المصاحبة لاستخدام الطاقة النووية . ويلاحظ وفدي مع الارتياح الجهود المكثفة التي تبذلها الوكالة في هذا المجال البالغ الأهمية بالنسبة لمستقبل الإنسانية .

والنمسا ليست من بين الدول التي اختارت الخيار النووي . ولكن هذا لا يعني أنه لا رأي لنا بشأن القضية المطروحة على بساط البحث . لذلك أود أن أغتنم فرصة مناقشة البند ١٤ من جدول الأعمال لكي أؤكد موقفنا المؤيد للدور الهام الذي تلعبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حياة المجتمع الدولي .

وفي المؤتمر الاستعراضي الرابع لاطراف معاهدة عدم إنتشار الاسلحة النووية الذي عقد مؤخرا في جنيف ، أعرب وفد النمسا عن تقديره لانشطة الوكالة الهامة والمتزايدة . وبعد ذلك ببضعة أسابيع ، في الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ذكر الوفد النمساوي أن اهتمام النمسا ، كما هو الحال بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره ، كان منصبا على ضمان ألا تستخدم أي مواد نووية ، أو مواد ذات صلة ، لأغراض أخرى غير الأغراض السلمية بما تتعارض مع معاهدة عدم الانتشار ، وأعرب الوفد عن تقديره لانشطة الوكالة التي لا غنى عنها في مجال تطبيق نظام الضمانات . وتسلم النمسا أيضا بالدور المتزايد للوكالة في مجال تعزيز الامان في المفاعلات الحالية ، وتشاطر الدول القائمة على تشغيل محطات نووية رغبتها في جعل تلك المحطات آمنة قدر الإمكان ، وترحب النمسا بتوسيع نطاق الانشطة الدولية الهادفة إلى تحقيق ذلك الهدف .

وكما هو معروف ، تخلت النمسا في سياستها المتعلقة بالطاقة عن الخيار النووي . وتستند هذه السياسة الى استفتاء عام ، فقد وضعت في قانون يحظر استخدام الانشطار النووي كمصدر لتوليد الطاقة . إن هذا الموقف الحاسم حيال القوى النووية لا يقلل مع ذلك من تقديرنا لاهمية الدور الذي تلعبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عالم أصبح فيه انتاج الطاقة النووية حقيقة واقعة . ويود وفدي أن يعرب عن ارتياحه لان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتخذ فيينا مقرا لها ، وعن ارتياحه للعلاقة الممتازة بين الوكالة والبلد المضيف .

ويعد البحث عن حل لمشكلة انتقال آثار الحوادث النووية الرئيسية عبر الحدود من وجهة نظر المسؤولية الدولية عن الاضرار ، أحد الانشطة المفيدة العديدة التي تقوم بها الوكالة .

وترحب النمسا بالتقدم الذي احرزته اللجنة الدائمة المعنية بالمسؤولية عن الاضرار النووية في سبيل انشاء نظام جديد شامل في هذا المجال ، ونحن نأمل أن يكون هذا النظام نظاما تعاقديا عالميا . ونرى إمكان انشاء هذا النظام بإجراء تنقيح

كبير لاتفاقية فيينا ذات الملة . وهناك بعض الاتفاق حول ضرورة التوسع في تعريف  
للأضرار النووية في ظل النظام الجديد لتشمل ، ضمن جملة أمور ، الضرر البيئي  
بالإضافة الى تكلفة التدابير الوقائية واجراءات إعادة التشغيل .

وترى النمسا أن العمل الجاري لإساء نظام جديد للمسؤولية الدولية عن الأضرار  
النووية هو في الواقع من أهم أنشطة الوكالة ، وهو شيء تقدره حكومة بلادي كثيرا .  
وستواصل النمسا في إسهامها على نحو نشط في تلك المساعي .

النسب ناغاي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سادئ ذي  
 بدء ، أود أن أعرب عن تقدير وفدي وتأييده لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،  
 الذي عرضه الدكتور هانز بليكس ، مدير عام الوكالة ، في بيانه المفيد . ما من شك  
 في أن الوكالة ما فتئت ، لما يزيد على ٢٠ عاما ، تنهض بنجاح بمهمتها الهامة  
 بوصفها منظمة تقنية عالمية مخصصة للنهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، في  
 الوقت الذي تعمل فيه على وقف الانتشار النووي . ويود وفد بلدي ان يعيد التأكيد على  
 استمرار دعم اليابان للوكالة ولبرامجها وأنشطتها المختلفة في مجالي مهمتها .  
 يشعر وفدي بالسرور للدعم الواسع الذي تلقاه برامج الوكالة ، والذي يبرهن  
 عليه المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الأخير ، باعتباره قرارات بشأن  
 التنمية العالمية للطاقة النووية ، لاسيما في مجالات السلامة النووية وإدارة  
 النفايات ومحطات الطاقة المتقدمة .  
 تستحذ المشاكل البيئية العالمية على اهتمام متزايد . واجتماع قمة البلدان  
 الصناعية السبعة الذي انعقد في هيوستون في تموز/يوليه الماضي ، أعاد التأكيد على  
 أن الطاقة النووية لا تزال عنصرا هاما من موارد الطاقة العالمية ؛ كما أنها عنصر  
 هام في الحد من مستويات العوادم الغازية ، المسبب الرئيسي لاحتراق الكرة الأرضية .  
 واليابان تدعم أنشطة الوكالة القائمة في شؤون تتعلق بالبيئة لاسيما في مجال السلامة  
 النووية ، والحماية من الإشعاعات ، وإدارة النفايات .  
 وللنهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية على نحو أكثر سلاسة لابد من  
 ضمان تشغيل المفاعلات النووية المستخدمة في محطات الطاقة على نحو مأمون ؛ ومن  
 الضروري ان نحوز على تفهم وتعاون الجماهير . واليابان لا تزال تبذل قصارى جهدها  
 لطمأنة الجماهير الى سلامة محطاتها لتوليد الطاقة ، وتدعم أنشطة الوكالة المختلفة  
 في هذا الميدان . ففي آذار/مارس من هذا العام ، قدمت اليابان ، على سبيل المثال ،  
 تبرعا خاصا للوكالة . بالإضافة الى ذلك ، تستضيف اليابان هذا الأسبوع ، يومي ٢٥

و ٢٦ تشرين الأول/ اكتوبر ، حلقة دراسية اقليمية عن الطاقة النووية في أوموري ، في اليابان ، تضم بصورة رئيسية العاملين في الاعلام . ويجدوني الامل الا يقتصر إسهام هذه الحلقة على التطوير السلس للطاقة النووية في اليابان ، بل أن يعزز أيضا تقبل الجماهير في البلدان المعنية لها .

إن اليابان موصمة على توسيع دعمها ، قدر المستطاع لانشطة التعاون التقني التي تمارسها الوكالة والتي تسهم إسهاما كبيرا في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في البلدان النامية . وعلى وجه التحديد ، ستواصل اليابان زيادة اسهامها السنوي في صندوق المساعدة التقنية والتعاون ، وفقا لانصبتها وتقديرها لاهمية أنشطة الوكالة في هذا الميدان .

الآنسة بيليسير (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : كما كان الحال في السنوات السابقة ، يسر وفدي جداً أن يعرب عن امتناني للسيد هانز بليكس ، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، على عرضه المخصص لانشطة الوكالة . فبياناه وتقريره السنوي الذي قدمه الى دورة الجمعية العامة هذه يبين بجلاء مدى تفاني ادارة الوكالة وكفاءتها العالية في تنفيذ المهام الهامة التي ناطتها بها الدول الاعضاء .

يكتسب هذا أهمية خاصة عندما نأخذ في الحسبان ان السيد بليكس يواصل قيامه بمهامه على الرغم من القيود التي يفرضها النمو الصغير في الميزانية . وهذا يتطلب اتخاذ قرارات صعبة تشمل ببرامج الوكالة ، التي لا تتمشى دائما مع أولويات جميع الاعضاء . وبليدي يعرب ثانية عن تأييده للسيد بليكس وللوكالة ، ونشدد على التزامنا الراسخ بمواصلة التعاون معه ومع الدول الاعضاء الأخرى في محاولة للتغلب على القيود المالية المفروضة على الوكالة ولتعزيز البرامج التي تهمنا جميعا .

في غضون ال ١٢ شهرا الماضية اهتز مجتمع الأمم للتغيرات الجذرية التي طرأت على الهيكل الدولي الذي انبثق عن الحرب العالمية الأخيرة . ومما لا شك فيه أننا

تشجعنا جميعا برياح التغيير السياسي الجديدة التي هبت على مناطق هامة من العالم . فعلى سبيل المثال ، من الواضح ان التغييرات السياسية في اوروبا الشرقية فتحت آفاقا رحبة للتعاون الدولي . وفي مجال الطاقة النووية ، أدت هذه الحقيقة الجديدة الى مزيد من فعالية التعاون في مجال الضمانات وفي منع وقوع كوارث نووية وما يترتب عليها من عواقب .

إلا أننا لا نزال نرى ظروفا في جزء كبير من العالم ما فتئت مصدر قلق مستمر لبلادي . ومما لا شك فيه ، أن بوسع الوكالة ، وينبغي لها ، ان تقوم بدور هام في هذه المرحلة .

اول هذه الظروف هو النزاعات المستمرة التي تهدد السلم العالمي وتقوض التفاؤل الذي نجم عن التغييرات السياسية التي حدت بنا إلى إعلان إنتهاء الحرب الباردة . والواقع أننا لا نزال بعيدين عن حل جميع أسباب الصراعات المحتملة هذه التي تنزع إلى التكرار . ولذلك ، فإن ضمان استخدام التكنولوجيا النووية استخداما مسؤولا ومقصورا على الأغراض السلمية لا يزال إحدى الأولويات الرئيسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

يتعين زيادة تعزيز نظام ضمانات الوكالة وتوسيعه ، لا ليشمل المزيد من البلدان فقط ، بل داخل البلدان التي يطبق فيها بالفعل أو التي يؤمل أن يتم التوصل معها إلى اتفاقات في المستقبل . وينبغي لنظام الضمانات ألا يكون مقيدا بأية شروط سياسية أو مطالب أو امتيازات ، لأنها لا بد وأن تضعف النظام بأسره وتعرض أمن الجميع للخطر .

والطرف الثاني الذي لا يزال مصدر قلق لبلدي هو المشاكل المستعصية المتصلة بالتنمية الاقتصادية التي لم تحل بعد والتي قد تزداد تعقيدا في المستقبل القريب . فعلى سبيل المثال ، تواجهنا شائكة حالة تعاني فيها برامجنا الإنمائية من تقلبات من ارتفاعات وانخفاضات مفاجئة في توفر مصادر الطاقة التقليدية . ومرة ثانية ندرك

الحاجة الى التماس تنويع مصادر الطاقة إلتماسا جادا ومسؤولا حتى لا نصبح رهينة التقلبات التي تضر بمشاريعنا الاقتصادية والاجتماعية . ومع توفر ضمانات أمن مناسبة يمكن للطاقة النووية ان تدعم برامجنا الانمائية وتحمينا من القلاقل الناجمة عن الصراعات التي يؤسف لها والتي تتواجد بصورة متزايدة في البلدان النامية .

ما من شك في أن الامن ونظام الضمانات شرطان أساسيان مسبقان للنهوض ببرامج التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية . إن الوكالة ، في هذا الصدد ، مدعوة للقيام بدور رئيسي في السعي الى تحقيق ظروف اقتصادية أفضل في البلدان النامية . وإسهام الوكالة في التنمية الزراعية والصناعية والغذائية والدوائية هام للغاية في الإطار الدولي الراهن .

التقرير الذي قدمه مدير عام الوكالة يمكن للمرء ان يلاحظ فيه أن حجم الموارد المخصصة لمختلف برامج التعاون التقني كبير . إلا أننا نعتقد ان بوسع الوكالة ان تفعل أكثر من ذلك لتلبية الاحتياجات الملحة لكثير من بلدان العالم . وعليه ، ينبغي لنا ان نعزز برنامج الوكالة للتعاون التقني . ولتحقيق ذلك يتعين علينا لا ان نزيد عدد تعهداتنا فحسب ، بل وان نففي بها أيضا .

ويجب علينا أيضا إزالة العقبات التي تمنع وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ، إن الاحتياجات الاقتصادية التي نواجهها كبيرة إلى درجة أنه لا يمكن أن يكون هناك شك في أنه يعتبر موقفا غير مسؤول أن نستمر في وضع الحواجز لأسباب سياسية أو لاعتبارات لا أساس لها تتعلق بالامن أو عدم الانتشار .

ودون أن نحاول التهرب من مسؤوليتنا بشأن استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية دون غيرها ، نقول إن البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تحمل على مزيد من الدعم حتى تتمكن من تحقيق أهدافها المتمثلة في تحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي هذا الصدد ينبغي ألا يضر تعزيز نظام الضمانات بالبرامج التي ترمي إلى تعزيز التعاون التقني في مجال الزراعة والغذاء والصحة البشرية والصناعة والعلم .

إننا نعيش في وقت يتطلب منا جميعا أن نعمل بأسلوب ملتزم وحازم لمواجهة الاحتياجات الملحة لشعوبنا وما من شك في أن الحاجات الملحة التي نواجهها هي الحاجة إلى ضمان السلم والامن الدوليين ، بيد أنه يجب ألا يكون هناك شك أيضا في أن السلم والامن الحقيقيين والدائمين يجب أن يقوموا على أساس التنمية الاقتصادية التي تعتبر مطلبا حيويا في كل مكان على الأرض . ونحن نشق في أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستفطلع بدور مركزي في هذا الصدد . وحكومة المكسيك مستعدة لتقديم تاييدها المطلق للوكالة .

السيد هوجيتونج (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : استمع الوفد

الصيني بعناية إلى البيان الافتتاحي الذي أدلى به السيد هانز بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بشأن التقرير السنوي للوكالة لعام ١٩٨٩ . ويسعدنا أن نرى أن الوكالة أنجزت في السنة الماضية قدرا كبيرا من العمل النافع وأحرزت نتائج مرضية في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وكذلك في تعزيز التعاون الدولي .

كان أول برنامج للتعاون التقني لفترة سنتين بدأت الوكالة في تنفيذه في العام الماضي محاولة طيبة لتعزيز ترشيد المشاريع وإمكانية التنبؤ بها . إن عمل الوكالة في مجالات مثل تعزيز السلامة في تصميم المفاعلات وتشغيلها وتوفير الخدمات الاستشارية بشأن التخلص من النفايات المشعة وتعزيز الإدارة الآمنة لمصادر الإشعاع ، لعب دورا إيجابيا في تطوير القوى النووية . وشاركت أنشطة الوكالة المتمثلة بتقييم فعالية الضمانات ، في زيادة مصداقية هذه الضمانات وبالتالي كان لها تأثير هام جدا في ضمان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وأود هنا أن أعرب عن تقديرنا للعمل الممتاز الذي اضطلع به السيد هانز بليكس المدير العام ، وموظفو الأمانة التابعة له .

لقد دأبت حكومة الصين على اعتبار عمل الوكالة هاما وعلى تأييده ، ولذلك عملت على تطوير علاقات التعاون مع الوكالة وتعزيز التعاون الدولي في ميدان الطاقة النووية وميدان الأمان النووي . وشاركت الصين في العام الماضي في عمل اللجنة الدائمة المعنية بالتعويض عن الأضرار النووية ، وفي اجتماع الخبراء بشأن اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ، وواصلت الإسهام في أنشطة الفريق الاستشاري الدولي المعني بالأمان النووي . وتؤيد الصين أيضا قيام الوكالة بوضع مدونة سلوك للنقل الدولي للنفايات المشعة عبر الحدود . وبعد استعراض السلامة الذي قام به بناء على دعوتنا فريق استعراض سلامة التشغيل بشأن إنشاء محطة توليد الكهرباء بالطاقة النووية في كينشان في نيسان/أبريل الماضي ، وجهنا مرة أخرى الدعوة إلى الوكالة لكي توفد بعثة تتابع أنشطة هذا العام . كذلك دعونا الوكالة لاستعراض السلامة بالنسبة لمحطة توليد الكهرباء بالطاقة النووية في خليج دايا في مقاطعة غواندونغ ، التي تشترك في تمويلها الصين وهونغ كونغ . وبالإضافة إلى ذلك استضافت الصين ومولت ست دورات تدريبية إقليمية وندوات دولية . كما أننا نواصل استخدام منشآتنا النووية ومعاهد الأبحاث لتدريب الموظفين من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، ومن مناطق أخرى في العالم . وبناء على دعوة الوكالة شارك الخبراء الصينيون في أفرقة من الخبراء أو الاستشاريين المعنيين بموضوعات مختلفة .

إن الهدف الرئيسي للصناعة النووية في الصين هو تطوير الطاقة النووية . وقد أحرزنا تقدما جديدا في العام الماضي في تطوير الطاقة النووية بموجب سياستنا القائمة على تحديد الأولويات وتطوير الطاقة النووية خطوة خطوة . وبالإضافة إلى تطوير الطاقة النووية يجري العمل على قدم وساق في الصناعة المدنية لدورة الوقود النووي المتعلقة بها . وفي نفس الوقت نقوم بأبحاث نشطة في مجال العلم والتكنولوجيا النووية حتى نطور مناعتنا النووية على أساس متين ونوفر إمكانيات طيبة للمزيد من النمو .

وأول مرحلة في العمل في النموذج الأولي للمفاعل الذي تبلغ قوته ٣٠٠ ميفافات والذي يوجد في محطة توليد الكهرباء في كينشان ، بلغت مرحلة الاختبار الهيدروليكي وإسناد عملية الإنشاء . كذلك استكمل برنامج العمل في محطة توليد الكهرباء بالطاقة النووية التي تبلغ قوتها ٢ × ٦٠٠ ميفافات كمرحلة ثانية في مشروع كينشان . ويقوم العمل حسب البرنامج الزمني الموضوع في تشييد محطة الطاقة النووية في خليج دايا بمقاطعة غواندونغ وقطع شوط كبير في تركيب المفاعل الأول . ومن المتوقع أن تبلغ القدرة الإجمالية للقوى النووية في الصين ، في نهاية هذا القرن ٦ ٠٠٠ ميفافات .

إن منع انتشار الأسلحة النووية يشكل جانبا هاما في أنشطة الوكالة وتتبع حكومة الصين سياسة تقوم على عدم تأييد أو تشجيع انتشار الأسلحة النووية وعدم المشاركة في انتشارها ، وكذلك عدم مساعدة البلدان الأخرى على استحداث أسلحة نووية .

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، اعتمدت حكومتنا نهجا نشطا وحذرا ومسؤولا . وكعضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية تلتزم الصين التزاما كاملا بالنظام الأساسي للوكالة . وبالنسبة لصادراتنا النووية ، جعلنا تشترط الصين أن تقبل الدول المستوردة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما أننا نقدم ضمانات بأن الواردات النووية للصين لن تستخدم إلا لأغراض السلمية . وقد وقعت الصين مع الوكالة اتفاقا تخضع الصين بموجبيه منشآتها النووية طواعية لضمانات الوكالة .

ولقد قدمت الصين إسهامها في مجال منع الانتشار النووي . فمنذ فترة غير بعيدة أرسلت الحكومة الصينية وفدا بصفة مراقب الى المؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في جنيف . وهذا لا يثبت فحسب تأييد الصين للهدف المتمثل في نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية بل انه يظهر ايضا مدى الاهمية التي توليها الصين لذلك المؤتمر .

والواقع أن معاهدة عدم الانتشار أسفرت على امتداد السنوات العشرين التي انقضت منذ بدء نفاذها عن بعض النتائج الإيجابية في ميدان منع انتشار الأسلحة النووية ، مما أسهم الى حد ما في صون السلم والاستقرار العالميين . فالمعاهدة تجسّد ما تبديه الكثير من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وبخاصة البلدان النامية ، من تطلع مشروع الى الحظر الكامل لتلك الأسلحة وإقامة عالم خال منها . والحكومة الصينية تؤيد الاهداف الرئيسية الثلاثة المنصوص عليها في المعاهدة أي : منع انتشار الأسلحة النووية ، والنهوض بنزع السلاح النووي ، وتيسير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ؛ ورأيها أن هذه الاهداف الثلاثة مترابطة ولا انفصام لها . ونحن نؤيد عدم انتشار الأسلحة النووية ، ولكن الاهم من ذلك هو اننا ندعو الى الحظر الكامل لتلك الأسلحة وتدميرها عن آخرها . ولن يتسنّى تعزيز هبة نظام عدم الانتشار بحق إلا عن طريق إحراز تقدم ملموس في ميدان نزع السلاح النووي . كما أن تدعيم فعالية نظام عدم الانتشار أمر من شأنه أن يفضي الى القضاء الكامل على الأسلحة النووية .

وما برحت الصين تؤيد التعاون الدولي في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وفي رأينا انه يجب على الأطراف المشاركة في هذا التعاون أن ترفع التدابير المناسبة لمنع انتشار الأسلحة النووية أو غير ذلك من أجهزة التفجير النووي ، فهذا يشكل شرطا مسبقا لكي يتم التعاون في يسر . بيد انه ينبغي ألا تستخدم تدابير عدم الانتشار تلك في تقييد أو إعاقة التعاون الدولي والانشطة النووية السلمية الطبيعية في أي بلد . ونحن على ثقة من أن الوكالة ستبذل جهودا نشطة لتواصل دعمها لجميع الاهداف الاساسية المنصوص عليها في المعاهدة .

إن الصين تلتزم بسياساتها الأساسية القائمة على الإصلاح أو الانفتاح على الخارج وتنتهج سياسة خارجية مستقلة قوامها السلم . ولطالما أيّدنا الرأي القائل بأن قضية مون السلم العالمي والنهوض بالتنمية تستلزم التعاون الدولي وتمثّل المطلب الملح في عصرنا هذا . وفي ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، ستطوّر الصين ، كعهدنا ، علاقاتها التعاونية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وستقدّم إسهامات جديدة تعزّيزا للتعاون فيما بين البلدان كافة على أساس المبادئ الداعية إلى الاحترام المتبادل للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير ، والمساواة والمنفعة المتبادلة .

ويشني الوفد الصيني على عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال العام الماضي ، ويعرب عن تقديره للتقرير السنوي الذي يعد انعكاسا صحيحا لأعمال الوكالة . ومن ثم ، نؤيد مشروع القرار A/45/L.9 .

السيد مالوني (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي سروري البالغ أن أرحّب بالتقرير المقدم من الدكتور هانز بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، إلى الجمعية العامة ، وأن أؤكد تأييد حكومتي للتقرير السنوي للوكالة لعام ١٩٨٩ .

لقد اتّيحت لحكومتي فرمة الترحيب بالدكتور بليكس عندما وفد إلى كندا الأسبوع الماضي في زيارة رسمية أجرى خلالها مباحثات مع وزير الطاقة والمناجم والموارد ، ووزير العلاقات الخارجية والتنمية الدولية ، وكذا مع لفيغ من كبار المسؤولين في الحكومة ، وفي محطات تنظيم الطاقة النووية ، وفي الصناعة النووية ومرافق الطاقة . وكانت المحادثات مع الدكتور بليكس التي شملت العديد مما أشاره من قضايا في بيانه أمام الجمعية العامة ، شاملة ومثمرة للغاية . وأجمع كل من التقوا بالدكتور بليكس على أنه من حسن حظ منظومة الأمم المتحدة أن يكون على رأس إحدى وكالاتها رجل دولة على هذا الجانب من الاقتدار وجلاء البصيرة .

إن المؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية شهد عددا من الإنجازات الهامة التي تمثل تقدما حقيقيا في حين أن عدم انتشار الأسلحة

النووية ، هذا على الرغم من انه لم ينبثق عن المؤتمر توافق رسمي في الآراء بشأن إصدار وثيقة ختامية . ولقد سرّ كندا اتفاق الأطراف على أن تحت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، التي لم تأخذ على عاتقها حتى الآن أي التزام دولي ملزم قانوناً بعدم احتياز الأسلحة النووية أو غير ذلك من وسائل التفجير النووية ، على أن تفعل ذلك وأن تقبل سريان ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أنشطتها النووية السلمية الراهنة والمقبلة ، للتحقق من مدى امتثالها هذا للالتزام .

واتفقت اللجنة الرئيسية الثانية التابعة للمؤتمر على صيغة تحت أيضا الدول الموردة للطاقة النووية على اشتراط إخضاع ترتيبات الإمداد الجديدة لضمانات كاملة . فهذه الاشتراطات تشكل لب سياسة التصدير الكندية في المجال النووي منذ سنوات عديدة . كما تولي حكومتي أهمية للتوصية المادرة عن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار بالألا تتردد الوكالة الدولية للطاقة الذرية في استغلال كامل حقوقها ، بما فيها حق اللجوء الى التفتيش الخاص ، وذلك في حالة نشوء أي تساؤلات حول التزام دولة ما من الدول الأطراف بأهداف عدم الانتشار المنصوص عليها في المعاهدة ، وترحب حكومتي بدراسة سابقة اضطلعت بها الوكالة وتناولت فيها النطاق المحتمل لذلك التفتيش ومدى تطبيقه وإجراءاته .

ولقد سرّ كندا ، أيضا ، لما جاء في التقرير السنوي من أن الامانة لم تكتشف في عام ١٩٨٩ ، مثلما هو الحال في الاعوام السابقة ، أي حدث يمكن أن يدل على تحويل كمية كبيرة من المواد النووية عن الغرض الاصلي . وخلصت الى أن المواد النووية الخاضعة لضمانات الوكالة ظلت في عام ١٩٨٩ مستخدمة في الأنشطة النووية السلمية .

ويجدر الشناء على المدير العام لما حققته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ الضمانات من تحسن ووفورات ، وفي الوقت نفسه ، تدرك حكومتي أن مستوى بعض الأنشطة ، وبخاصة ما يتعلق منها بإخضاع المرافق النووية الجديدة للضمانات ، تفرضه على الوكالة عوامل خارجة عن إرادتها . وفي هذا الصدد ما زالت كندا على التزامها بكفالة عدم المساس بفعالية ضمانات الوكالة من جرّاء ضغوط الميزانية .

ولقد أعلنت حكومتي مرارا وتكرارا إيمانها بوجوب أن تعمل الوكالات المتخصصة والتقنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بمنأى عن أي عوائق سياسية . وانه ليضاف الى رصيد الدكتور بليكس والوكالة أن وكالته تخلو الى حد كبير من مثل هذا الجدل . ونحن نرحب بجهوده الرامية الى الإبقاء على أنشطة وكالته ذات الصلة بتلك المسائل داخل نطاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولقد حمل الى الجمعية العامة أفكار جديدة نرجو ألا تغرب عن بالنا في مداولاتنا بشأن هذه القضايا . وفي رأينا أن ملاحظات الدكتور بليكس عن دور نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، باعتباره نموذجا لنظم جديدة للتحقق الدولي النزيه ، ملاحظات جاءت في حينها .

وإننا لنحيي الدكتور بليكس على إدراكه للترابط المعقد والصعب بين ارتفاع درجة الحرارة العالمية وسياسات الطاقة . ويجدر التذكير في هذا الصدد بتعليق أبداه وفدي في الجمعية العامة السنة الماضية وأشرنا فيه الى أن تعليقات الدكتور بليكس سلط الضوء على أهمية تحديد جهة داخل منظومة الأمم المتحدة للنظر في المسائل المتعلقة بالطاقة . كما أبرز أهمية توثيق تنسيق السياسات ، والتعاون بين واضعي البرامج في مجالي الطاقة والبيئة ، ان كان لنا أن نحرز تقدما يذكر في التقليل من تدهور البيئة من جرّاء استهلاك الطاقة . ومن ثم تلتزم حكومتي بتحقيق أقصى قدر ممكن من وفورات الطاقة عن طريق زيادة الكفاءة والحفظ ، ولكننا ندرك ما أشار إليه الدكتور بليكس من أن التوصل ، على الصعيد الدولي ، الى اتفاق بشأن القيود اللازم فرضها على استخدام الطاقة لن يكون بالأمر الهين حيث أن الطاقة تعد عاملا رئيسيا في التنمية الاقتصادية . وما من أحد يدعي أن الطاقة النووية هي الدواء الناجع لمشاكل الطاقة في العالم ، ولكن يجدر الاعتراف بدورها كمصدر للطاقة لا يتسبب في سقوط أمطار حمضية ولا في انبعاث غازات الاحتباس الحراري . وإدراكا من حكومتي للدور الذي يمكن أن تقوم به الطاقة النووية في استراتيجية تنويع مصادر الطاقة ، أعلنت مؤخرا التزامها بتأييد خيار الطاقة النووية في كندا .

ولقد اصاب الدكتور بليكس فيما اشار إليه من ان الاسباب الرئيسية في مقاومة استخدام الطاقة النووية على نحو مستمر وموسّع ترجع الى الخوف من الحوادث والتخلّص من النفايات المشعة . والواقع انه اوضح بإيجاز الأعمال القيّمة التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كل من المجالين .

وقد حدد لنا الدكتور بليكس معالم البرنامج الذي تنسقه وكالته بأن تقوم بتحليل موضوعي مستند الى الخبرة للأثار الاشعاعية لحادث تشيرنوبل النووي . وتسلم حكومتي بالمساهمة القيّمة التي تقدمها الوكالة في مجال النهوض بالسلامة النووية والحماية من الاشعاع عن طريق برامجها التقنية الكثيرة والمتنوعة . ويسعد كندا أن تساهم اسهاما كبيرا في كل هذه المجالات .

ومن دواعي سرور كندا أن تؤيد اعتماد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لمدونة القواعد التي يؤخذ بها بصدد حركات النفايات المشعة عبر الحدود والتي تم التفاوض بشأنها عن طريق فريق عامل من الخبراء شارك فيه مسؤول من مجلس الرقابة على الطاقة الذرية بكندا . ونرجو أن ترحب الجمعية العامة أيضا باعتماد المدونة .

وكما أوضح لنا الدكتور بليكس ، نشعر بقلق شديد لأن تضطر وكالة تحظى بهذا التأييد والاحترام الواسع النطاق من جانب جميع الاعضاء ، المشاركين الكبار والمنصار على حد سواء ، الى مواجهة أزمات كبيرة في السيولة النقدية في ثلاث من السنوات الأربع الماضية . وفي البيانات التي أدلت بها كندا أمام مجلس المحافظين والمؤتمر العام للوكالة ، حثت حكومتي جميع الدول الاعضاء على أن تفي بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد كتدبير ملموس يتجلى فيه تأييدها للوكالة . وستؤيد كندا تدابير من نوع انشاء صندوق رأسمال عامل كاف من أجل تزويد الوكالة بالوسائل التي تمكنها من الاضطلاع بولايتها على نحو فعال .

وأود أن أختتم بياني هذا بالتطلع لحظة الى المستقبل . إن الوكالة تواجه ، ونحن نجتاز العقد الاخير من القرن العشرين ، تحديات خطيرة على مختلف الجبهات : قيود الميزانية التي تواصل العمل في ظلها ، مشكلة قلق الرأي العام العالمي بشأن الامان النووي ، الاخطار المدمرة التي تتعرض لها صحة البيئة في العالم ، تعاظم مسؤوليات الوكالة فيما يتعلق بنظام عدم الانتشار النووي . ويحدث كل ذلك في ظل خلفية من التغيرات التي لم يسبق لها مثيل في ميدان العلاقات الدولية .

في ضوء كل هذه العوامل يتعاطف دور استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وأود أن أؤكد من جديد دعم كندا القوي المستمر للدور الحيوي الذي تقوم به الوكالة ومن أجل انجاز المهمة الحيوية المتمثلة في ضمان انتفاع المجتمع الدولي بأسره من جراء تطوير الطاقة النووية مستقبلا .

السيد مغبوكويري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قرأ وفدي باهتمام شديد المعلومات الخاصة بأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الواردة في التقرير السنوي للوكالة لعام ١٩٨٩ المقدم إلى الجمعية العامة .

وأود أن أشكر المدير العام للوكالة الدكتور هانز بليكس من كل قلبي ، للتقرير القيم الذي قدمه ، وللبيان الواضح الذي ألقاه والذي يغطي المسائل الرئيسية المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

وتعلق نيجيريا أقصى قدر من الأهمية على التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ونحن نسلم في هذا الصدد بالأهمية القصوى للمعلوم والتكنولوجيا النووية في مختلف مناحي الحياة المعاصرة وما تنطوي عليه من احتمالات عظيمة في المستقبل . ولهذا ، نود أن نسلم مع التقدير بالاداء الناجح لبرنامج الوكالة للمساعدة والتعاون التقنيين ، كما ورد تفصيلا في التقرير ، في مجال استخدام الطاقة النووية ، ولاسيما في مجال الأغذية والزراعة والتعدين والموارد المائية والطب والصناعة . ونقدر أيضا الدورات التدريبية والحلقات الدراسية التي تنظمها الوكالة ، ولاسيما في مجال التطبيقات النووية . ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الوكالة لإنشاء شبكة للاستجهاز النووي في أفريقيا .

ويسعدنا ، بوجه عام ، أن أنشطة الوكالة في مجال التطبيقات النووية مازالت تستجيب لاحتياجات أغلبية البلدان النامية التي قد لا تكون ، في المستقبل القريب ، في وضع يتيح لها الاستفادة من الطاقة النووية . ولهذا ، فإننا نود أن نطالب بتقديم مزيد من المساهمات لمندوق المساعدة والتعاون التقنيين وللموارد الخارجة عن الميزانية .

ونشعر بالتشجيع إزاء الانجازات التي تحققت عن طريق الاتفاقات التعاونية الإقليمية لآسيا وأمريكا اللاتينية وخاصة في تنفيذ المشروعات الإقليمية . وفي هذا الصدد ، نشكر الوكالة لاسهامها الذي لا يقدر بثمن في وضع الاتفاق التعاوني الإقليمي لصالح الدول الأعضاء الأفريقية للبحث والتنمية والتدريب فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا النووية (AFRA) الذي وافق عليه مجلس المحافظين في شباط/فبراير الماضي . وأسعدنا أن يتمكن الاجتماع الافتتاحي الأول للمثلي الاتفاق الذي عقد في القاهرة في الشهر الماضي ، من أن يوصي بتنفيذ سبعة مشروعات ومنها مشروعات خاصة بالاستجهاز النووي ، وتصريف النفايات المشعة ، ومعالجة الأغذية بالإشعاعات ، والمعلومات النووية . ونرحب بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان في ذلك المؤتمر . ويظل الأمل الذي يراودنا هو أن يحمل الاتفاق على الدعم اللازم من البلدان المانحة حتى يتمكن من الاسهام في تنمية افريقيا في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية .

وقد أحطنا علما مع الاهتمام بأنشطة الوكالة في مجال الضمانات . وتؤيد نيجيريا بشدة التعزيز المستمر لنظام الضمانات حتى يتسنى للوكالة أن تتابع بالتزاماتها الدولية في متابعة اتفاقات الضمانات على الوجه الأكمل . ونحن ندرك في هذا الصدد الدور الرئيسي الذي تقوم به ضمانات الوكالة في منع انتشار الأسلحة النووية واسهامها في الأمن العالمي . ولذلك فنحن نشيد بجهود الوكالة في عام ١٩٨٩ من أجل تحسين وكفاءة وفعالية نظام الضمانات ، في ضوء تعقيد وتزايد أعداد المرافق النووية وكميات المواد النووية المراد تطبيق نظام الضمانات عليها .

ونحن نشفق تماما مع الرأي القائل بأن على المجتمع الدولي أن يواجه في السنوات القادمة التحدي الكامن في ضمان سلامة جميع المنشآت النووية في العالم أجمع وتشغيلها بطريقة سليمة بحيث لا تشكل خطرا على صحة الإنسان وعلى البيئة . ولا يمكن مواجهة التحدي بنجاح وبشكل بناء إلا عن طريق تكثيف جهود التعاون الدولي . وليس هناك شك في أن القلق الدولي السائد اليوم بشأن حماية البيئة ، والمخاوف المتنامية بسبب السلامة النووية بوجه عام ، يستدعيان بذل جهود مكثفة لإيجاد توافق دولي في

الآراء حول السلامة النووية والوقاية من الإشعاعات . وفي هذا الصدد ، نشيد بالوكالة لها تتخذ من تدابير ومبادرات متواصلة لتعزيز التعاون الدولي في المسائل الخاصة بالسلامة النووية والحماية من الإشعاع النووي . ونعتقد أن المؤتمر المعني بالسلامة النووية الذي تزمع الوكالة عقده في العام القادم سيسهم في الجهود الدولية الرامية لتحقيق أعلى مستوى من الأمان ويشري تلك الجهود .

ونود أن نعرب عن تقديرنا للمدير العام لمعالجته لمسألة حركات النفايات المشعة عبر الحدود بوصفها مسألة ذات طابع ملح . ونرحب باعتماد المؤتمر العام للوكالة في أواخر أيلول/سبتمبر الماضي لمدونة قواعد يؤخذ بها بمدد حركات النفايات المشعة عبر الحدود التي أعدها فريق من الخبراء . وتعتبر نيجيريا المدونة آلية مفيدة لمراقبة حركات النفايات المشعة عبر الحدود بشرط اعداد اتفاقية حول هذا الموضوع في المستقبل . ونحن مدركون لأن هذه الاجراءات تستغرق وقتا طويلا لكي تخرج الى حيز الوجود . ولهذا ننظر الى المدونة كخطوة أولى ضرورية في عملية إعداد صك دولي ملزم لضبط حركات النفايات المشعة عبر الحدود .

ومع أن المؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، فشل في اعتماد اعلان ختامي ، فالجدير بالملاحظة أن المؤتمر أثنى على نظام ضمانات الوكالة وبرنامجها للتعاون التقني وأعمالها في مجال السلامة النووية . وهو شأن هي جديرة به ، ووفدي يشارك في تقديم هذا الشناء .

وبين التقرير السنوي لعام ١٩٨٩ المعروض علينا أن الوكالة نهضت بمهامها بنجاح ملحوظ . وما برحت الوكالة تبذل جهودا لا تكل ، في ظل ظروف من الشمو الصفسي الحقيقي ، من أجل تحسين كفاءتها وفعاليتها في اعداد وتنفيذ البرنامج . ومن الضروري جدا ألا يسمح لنقص الموارد أن يعرقل أنشطة الوكالة التي تنمو على نحو متصل وشابت . وبهذه الملاحظات يؤيد وفدي مشروع القرار A/45/L.9 الخاص بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

## السيد زلنكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة)

شفوية عن الروسية) : يحتوي تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أعمالها في عام ١٩٨٩ ، والمقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين هذه ، على معلومات مفصلة متعلقة بأنشطة هذه المنظمة الدولية الهامة .

ففي الفترة قيد الاستعراض كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعمل في ظل وجود خلفية من الحوار واسع النطاق بين الشرق والغرب الذي كان له بدوره أثر مفيد بشكل عام على الحياة السياسية للمجتمع العالمي .

إن تغير الحالة الدولية في العالم انما يبعث الامل في أنه سيكون بإمكان البشرية أن تقترب من القرن الحادي والعشرين وهي تاركة وراءها الى الابد الحروب الباردة والمجابهة .

ويسعدنا أن نلاحظ أن مشاعرنا في هذا المضمار تتفق مع الآراء والاستنتاجات التي صاغها السيد هانز رايكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مقال حديث العهد جاء فيه :

"إن العلاقات الجديدة بين الشرق والغرب تؤدي الى تحسينات هائلة في المناخ الدولي وذلك بتهيئة فرص لتعاون أوسع نطاقا ، وهي تتطلب استخدام المنظمات الدولية على نطاق أوسع وبطريقة أنجع" .

وتكتسي هذه الكلمات أهمية خاصة حين تصدر عن قائد منظمة ترمي الى تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية والأمنه للطاقة النووية ، والى رصد تطبيق ضماناتها ، والى تقديم المساعدة العملية للبلدان النامية ، والى توفير المعلومات والخدمات التقنية .

إن وفد أوكرانيا يثني على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدورها في تطبيق ضمانات ضد انتشار الأسلحة النووية . ويتجسد هذا المبدأ تدريجيا بوصفه قاعا قانونية وأدبية عالمية ، مع ازدياد أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها عاملا في تحقيق المزيد من نزع السلاح النووي الفعال . وقد أوضحت ذلك نتيجة المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار الذي عقد مؤخرا في جنيف .

(السيد زلنكو ، جمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

لقد كان هذا المؤتمر هو الاول من نوعه الذي يحضره وفد مراقب عن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية التي أظهرت ، ذلك استعدادها لأن تصبح أكثر نشاطا في تعزيز نظام عدم الانتشار . إن إعلان سيادة الدولة الذي اعتمدته مجالس السوفيات الاعلى في أوكرانيا في ١٦ حزيران/يونيه الماضي ، إنما ينم عن عزم أوكرانيا على أن تصبح في المستقبل دولة محايدة باستمرار وأن تظل خارج التحالفات العسكرية وتلتزم بثلاثة مبادئ غير نووية هي : عدم قبول أو إنتاج أو حيازة أسلحة نووية .

ونحن على استعداد لبذل قصارى الجهد لتعزيز ملطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بوصفها ضامنا لتنفيذ معاهدة عدم الانتشار وزيادة فعالية نظام ضمانتها بغية تمديده الى كل الأنشطة النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

عندما تدعو جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية الى الحفاظ على معاهدة عدم الانتشار وزيادة تعزيزها ولتحقيق عالميتها ، فهي تعتقد أنه - مع احراز المزيد من التقدم صوب نزع سلاح نووي حقيقي - يمكن الاستعاضة عن هذه المعاهدة باتفاق شامل على عدم اعادة انتاج الأسلحة النووية بعد القضاء عليها قضاء كاملا نهائيا من على وجه الأرض .

ولابد من اتخاذ الخطوات الاولى صوب وضع نظام شامل للضمانات ضد اعادة انتاج أي من هذه الأسلحة حين يتم التوصل الى اتفاقات حول حظر انتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وحول عدم استخدام المواد المفرج عنها نتيجة لتخفيض الترسانات النووية للأغراض العسكرية بما في ذلك وجود آلية مناسبة للتحقق . وتستطيع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تضطلع بدور هام في هذا الميدان بإشراك غيرها في خبرتها في الرصد وبالإشتراك مع غيرها في البحث العلمي والتكنولوجي حول الاستخدامات الممكنة لهذه المواد الانشطارية في الأغراض السلمية .

ويشني وفد بلادي أيضا على أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الميادين الأخرى ، كما يشني على ما تبذله الوكالة من جهود لزيادة تطوير التعاون الدولي وتوسيع نطاقه في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وتعد الدراسات والتوصيات المتعلقة بالسلامة النووية والاشعاع وتصريف النفايات المشعة وأشر المنشآت النووية

(السيد زلنكو ، جمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

على البيئة من بين أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لأوكرانيا .

تمر الطاقة النووية الآن بمرحلة صعبة وحساسة للغاية . وقد أصبحت موضع نقد متزايد وقلق متعاظم ، بل في الواقع هناك هوة مصداقية عامة ، ويعتمد مستقبل الطاقة النووية إلى حد كبير على ما إذا كان يمكن استعادة الثقة العامة بها أم لا . والنقطة الرئيسية هنا هي جعل الطاقة النووية مقبولة بيئيا واجتماعيا وكفالة أن يكون تشغيل محطات الطاقة النووية آمنا دائما .

إن قلقنا العميق إزاء الحالة الراهنة وآفاق تنمية الطاقة النووية يرتبط إلى حد كبير بالمأساة التي خبرها شعبنا نتيجة لحادثة تشيرنوبل النووية . ومن الواضح ، أن كارثة تشيرنوبل كانت أسوأ كارثة من نوعها ونجمت عنها آثار أكثر خطورة وأطول مدى مما كان متوقعا في البداية . فالى جانب الضرر البيئي والمادي الكبير كان لكارثة تشيرنوبل أثر نفسي مدمر على شعوب أوكرانيا وبييلوروسيا وجزء من روسيا إذ حطمت الثقة في سلامة المفاعلات النووية . وبرغم تأكيدات الخبراء والعلماء بأنسه تم القيام بكل ما يلزم للحيلولة دون تكرار حدوث هذه المأساة ، لا يزال الرأي العام في أوكرانيا معارضا لتطوير الطاقة الذرية بل إن خبراء الوكالة الدولية أنفسهم لم يستفيدوا من تفسير الشك لصالحهم . ومن المهم أن نتخذ الآن اجراء عاجلا لاستعادة ثقة الناس في هذه المنظمة الموثوق فيها جدا ، وفي كفاءتها .

وإن أتحدث من هذه المنصة ، أود أن أحيط الجمعية علما بأن مجلس السوفيات الأعلى لجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، استجابة لارادة الشعب ونظرا لخطورة الحالة ، قرر تجميد اقامة محطات طاقة نووية على أراضي الجمهورية لمدة خمس سنوات . وشمة قرار برلماني يحظر زيادة قدرات محطات تشغيل الطاقة النووية الموجودة حاليا بما يجاوز الحدود التي فرضت في أول آب/أغسطس ١٩٩٠ . وقبل ذلك كان قد اتخذ قرار بالوقف التدريجي لمحطة تشيرنوبل النووية حتى غلقها في عام ١٩٩٥ ، كما تم



ومنذ وقوع حادثة تشيرنوبل تقوم الحكومة بتنفيذ عدد من التدابير الواسعة النطاق التي ترمي الى التخفيف من آثار تلك الكارثة وضمان ظروف معيشة طبيعية لسكان المناطق المتضررة . وتمت تعبئة قدرات صناعية وعلمية هائلة وموارد بشرية ومادية كبيرة لهذه الأغراض . وخصم مبلغ ٣,٦ بلايين من الروبلات للسنوات من ١٩٩٠ الى ١٩٩٣ لحماية صحة السكان في المقام الاول . إلا أنه مازال يتعين وضع نظام صالح للوقاية من الإشعاعات . ولا بد من أن تتضافر الجهود التي يبذلها برلمان الجمهورية وحكومتها على الصعيد الوطني مع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ، الذي تمثله الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بغية انجاز عمل ضخم يتطلب نهجا غير تقليدية الى حد كبير .

وتشهد حقيقة تشكيل لجنتين في جمهورية أوكرانيا - لجنة برلمانية تعنى بحادثة تشيرنوبل ، ولجنة حكومية لحماية السكان من آثار الكارثة التي تترتب على هذه الحادثة ، على الطابع الملح والاهمية الفائقة للمهام التي نضطلع بها .

وبدلل حجم حادثة تشيرنوبل الذي لم يسبق له مثيل بشكل واضح على أننا نتعامل مع كارثة تجاوزت الحدود الوطنية والاقليمية وتحولت الى مشكلة بيئية عالمية تتطلب التفاعل البناء من كل أعضاء المجتمع الدولي . وقد اتخذت خطوة هامة في ذلك الاتجاه عندما اعتمدت الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٠ قرارا بتوافق الآراء بشأن "التعاون الدولي للتخفيف من آثار الحادثة النووية في تشيرنوبل والتغلب عليها" ، وقد اشترك في تقديم مشروع ذلك القرار ٦٣ دولة من أعضاء الأمم المتحدة .

وقدم التأييد الاجماعي لفكرة التعاون الدولي الواسع النطاق وغير المقيّد بايديولوجيات أو سياسات تكتلية سعيا لتحقيق هذا الهدف النبيل دليلا اضافيا على وجود تغيرات ايجابية رئيسية في الشؤون الدولية وعلى أن التفكير السياسي الجديد والتفكير البيئي الجديد المواكب له آخذان في الترسخ بشكل متزايد . ونعرب عن امتناننا العميق لكل من تجاوب معنا في تلك الكارثة التي حلت بنا .

(السيد زلنكو ، جمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ومن الأمور الهامة بشكل خاص لنا الجانب المعنوي والاخلاقي لهذه الاستجابة .  
وإذ نمضي قدما للتغلب على الآراء التعميمية الجامدة للماضي في مجال السيادة  
الدولية ، فإننا نجد أنه تجري صياغة مبادئ جديدة لكي تعالج بصورة مشتركة المسائل  
العالمية التي تواجه حضارتنا والتي تعطينا من الأسباب ما يجعلنا نتكلم عن الفكر  
السياسي الجديد الذي يكمله الفكر الاخلاقي الجديد .

ويأمل وفد أوكرانيا في أن تبذل الجهود لتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي السالفة الإشارة اليه ، ليس أقلها في اطار الوكالة الدولية للطاقة  
الذرية ، لتتابع الجهود الهامة المتعددة الابعاد والرامية الى تعبئة قدرات المجتمع  
الدولي لمعالجة عواقب حادثة تشيرنوبل .

ويلاحظ وفد بلدي أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتخذ عددا من التدابير  
التي ترمي الى حل هذه المشكلة . وعلى وجه التحديد تقوم الوكالة ، يساعدها فريق  
خبراء دولي ، بتنفيذ مشروع لتقييم المخاطر التي يشكلها الاشعاع للمحة والبيئة .  
وقام خبراء الوكالة ، والمدير العام شخصا ، بزيارة المناطق المتضررة في عدة  
مناسبات ، وشاركوا في تنفيذ عدد من التدابير المحددة التي ترمي الى تقليل آثار  
الكارثة الى أدنى حد ممكن . ونتطلع الى تلقي النتائج التي توصل اليها الخبراء  
الذين عملوا في تقييم مفهوم السلامة لسكان المناطق الملوثة .

ويوفر الاتفاق الخاص بإنشاء مركز بحوث دولي في مرفق تشيرنوبل النووي ، الذي  
وقع خلال المؤتمر العام الأخير للوكالة ، أساسا لتعزيز تعاوننا مع الوكالة . وستقوم  
جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، بوصفها طرفا في هذا الاتفاق ، باتاحة كل  
الفرص للبلدان والمنظمات الدولية الأخرى لاجراء بحوث مستغنية على أساس شئسي أو  
متعدد الأطراف .

وخلال انعقاد المؤتمر العام أيد وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية  
برنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية وميزانيتها لعام ١٩٩١ ، اللذين نعتقد أنهما  
يعنيان بشكل كاف بالمجالات ذات الأولوية في أنشطة الوكالة . كما عبّرنا عن تأييدنا  
لبذل المزيد من الجهود في ميادين شتى كميادين الطاقة النووية ودورة الوقود

(السيد زلنكو ، جمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

النووي ، والانشطار النووي الحراري المحكم ، والسلامة والحماية من الاشعاع ،  
والتطبيقات النووية في شتى الميادين ، والتعاون في اطار نظام المعلومات النووية  
الدولي .

ونؤيد أيضا المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة الى البلدان النامية .  
وتقدم جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مساهمات طوعية لمندوق التعاون  
والمساعدة التقنية ، وتشارك في تنفيذ برامج الوكالة في هذا المجال .

وختاما ، يحدوني الامل في أن تسعى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، انطلاقا  
من المناقشات التي جرت خلال الدورة الحالية للجمعية العامة ، الى تحسين فعالية  
عملها بغية تطوير تعاون دولي واسع النطاق في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة  
النووية . وستقوم جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية من جانبها ، بوصفها الآن  
عضوا في مجلس محافظي الوكالة ، ببذل قصارى جهدها لتعزيز هذه الجهود .

السيد يوهوارا (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي

السرور البالغ لي أن أعرب عن عميق التقدير الذي تكنه حكومة رومانيا للاسهام البارز  
الذي يقوم به السيد بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بغية  
تعزيز المكانة التي تحظى بها الوكالة في العالم أجمع . وتقدر السلطات الرومانية  
بمعة خاصة قيام المدير العام بزيارة بلدي عقب قيام ثورة كانون الاول/ديسمبر .  
وتمثل هذه الزيارة معلما حقيقيا لزيادة تطوير التعاون بين رومانيا والوكالة .

وفي هذه المرحلة ، التي تتخذ فيها رومانيا قرارات أساسية تتعلق بتنميتها  
الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل ، يزداد التأكيد على أهمية تطوير القوى النووية  
والاستخدامات السلمية للطاقة النووية بشكل عام . ويسرنا أن نعلن أن رومانيا تستفيد  
في هذا الميدان من التعاون المثمر مع بلدان عديدة وخصوصا مع كندا .

ونأمل في الحصول على مساهمات أكبر في تنفيذ برامجنا من خلال التعاون الفعال  
مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وتشعر رومانيا بالامتنان للوكالة التي تحظى  
أنشطتها بالتأييد الكامل من الحكومة الرومانية ، وهي على استعداد لمواصلة تعزيز  
التعاون القائم في كل المجالات .

وقد لخص المدير العام ، في البيان الهام الذي ألقاه اليوم ، الأنشطة الرئيسية التي قامت بها الوكالة ، وذكر التقدم الذي أحرزته والمهام الملحة التي تواجهها في أثناء الاضطلاع بمسؤولياتها . وأود أن أشير بإيجاز الى بعض هذه المسائل . ان بلدي يؤيد بشدة نظام ضمانات الوكالة بوصفه إسهاما رئيسيا في منع الوصول الى مواد وأجهزة وتكنولوجيا نووية لغير الأغراض السلمية . ونحن نرى أن ضمانات الوكالة فضلا عن غيرها من الاتفاقات الدولية في مجال النقل النووي ، ضمن إطار نظام عدم الانتشار ، يجب أن تعمل بصورة فعالة . ان لهذا أهمية بالغة طالما ان المجتمع الدولي يواجه خطر ظهور أطراف جدد في الميدان النووي .

ورومانيا تفي بحسن نية بجميع الالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب معاهدة عدم الانتشار والاتفاقات المتعددة الأطراف والثنائية ، وهي تتعاون مع دول أخرى لتحقيق هدف عدم الانتشار . وفي هذا الصدد ، اتخذت الحكومة الرومانية بعد ثورة كانون الاول/ديسمبر بوقت قصير ، عددا من الاجراءات الهامة ، سيشير اليها وفدي غدا في بيانه أمام اللجنة الاولى .

ومن المجالات الهامة لأنشطة الوكالة ، والتي تعلق رومانيا عليها أهمية خاصة ، السلامة النووية وضمان الجودة وعملية الترخيص ، والحماية من الإشعاع وتدريب العاملين في التشغيل . ولا حاجة الى القول أن بلدي يولي بالغ الأهمية للمساعدة والتعاون التقنيين وغيرهما من أنشطة ترمي الى تعزيز الوكالة ، وفي مقدمتها نقل التكنولوجيا وتطوير الموارد البشرية في مجالات أساسية تعود الى استخدام الطاقة النووية استخداما سلميا .

وفي الوقت نفسه ، تُثَمِّن رومانيا عاليا المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة لتوسيع نطاق استخدام التطبيقات النووية في الزراعة والصناعة والطب وعلم الأحياء والهيدرولوجيا والأبحاث .

ومن الواضح تماما ان الثقة بالطاقة النووية ستتعزيز عن طريق توفير مستويات عالية من معايير السلامة المرتبطة بتشغيل الطاقة النووية . ولذا ، فمن الأهمية بمكان أن تتضافر جهود الحكومات والمنظمات الدولية . ولاسيما الوكالة الدولية للطاقة

الذرية . ونحن نرحب بملاحظات المدير العام بمدد هذه المسألة في البيان الذي ألقاه اليوم .

وعلى مر السنين ، اضطلعت الوكالة بدور نشط في إنشاء أفرقة خبراء لاستعراض متطلبات السلامة ومبادئ أصول التطبيق وتقييمها ورفع مستواها ولتعميم الخبرة العملية المكتسبة .

ومن بين المبادرات القيمة التي اتخذتها الوكالة في المجالات المتعلقة بالسلامة ، نحیی استعداد الوكالة لزيادة نشاطها في إعادة النظر في مستوى السلامة في المفاعلات ذات الطراز القديم . ولأسباب بديهية ، يهتم بلدي بصفة خاصة بمبادرة الوكالة فيما يتعلق بإعادة النظر هذه ، بدءا بالمفاعل القديم VVER . وتعرب السلطات الرومانية عن رغبتها في الاشتراك في هذا المشروع القيم بما تجتمع لديها من خبرة ، ومنها المعلومات عن البيانات الاهتزازية والهندسة الاهتزازية . وخلال الدورة الأخيرة للمؤتمر العام للوكالة ، ناشدت رومانيا جميع الدول الاعضاء الاشتراك والمساهمة السخية في هذه المبادرة المميزة للجنة بغية تقليل المخاطر المرتبطة بالمفاعلات القديمة ، الامر الذي يسهم إسهاما هاما في استعادة الثقة بالطاقة النووية .

ونحن نؤيد أيضا تأييدا كاملا جهود الوكالة الرامية الى وضع قوانين محددة تحكم الأنشطة النووية ، مثل القوانين الخاصة بالمسؤولية الناجمة عن الضرر النووي . بيد اننا نحتاج الى تسوية مواضع أخرى مرتبطة بالقانون النووي الدولي ، وأشير بخاصة الى ضرورة إيجاد مك دولي لمنع خطر انتشار الإشعاع عبر حدود الدول أو على الأقل تخفيضه الى أدنى حد .

وكما يوجد لدى المجتمع الدولي الآن إطار قانوني صلب بشأن عدم الانتشار ، فمن المهم لجميع الدول وللمستقبل الطاقة النووية ذاته أن يوجد إطار مماثل في مجال السلامة النووية .

وستكون علامة جديدة على التغيرات العميقة الجارية في العالم أن يدرك مجتمع الأمم في نهاية المطاف أن نظام عدم الانتشار والاهتمام الدولي بشأن السلامة النووية

هما في صالح البشرية . ونعتقد ان روح ترابط المصالح والتعاون هذه ، التي تعتبر اساسية بالنسبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، هي التي ينبغي أن تسود في السنوات المقبلة .

السيد ستين (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : تود الولايات المتحدة أن تعرب عن تأييدها القوي لمشروع القرار المعروض علينا بشأن التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٩ . ونحن نشني على المدير العام بليكس وعلى أمانة الوكالة لما أظهره مرة أخرى من اجتهاد والتزام تجليا في هذا الاستعراض والتلخيص لأنشطة الوكالة .

لقد دخل العالم ، ونحن في مستهل عقد التسعينات ، فترة تغير هام في النظام الدولي تصاحبه تحديات قوية للسلم والامن الدوليين . فحدثت تحركات سلمية مفيدة وكبيرة في اتجاه استعادة الديمقراطية وتطوير اقتصادات السوق في اوربا الوسطى والشرقية . وفي الوقت ذاته ، تدل الاحداث الاخيرة في الشرق الاوسط ومنطقة الخليج على زيادة الاضطراب وعدم الاستقرار والنزاع في هذه المنطقة .

وفي ظل هذه الظروف التي تتسم بالتغيير والاضطراب ، يجب علينا ان نواصل تميمنا القوي على منع انتشار الاسلحة النووية ، في حين نسهل استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . ونحن نتطلع الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتواصل الاضطلاع بدورها المؤسسي التقليدي الهام باعتبارها مركزا للجهود الدولية الرامية الى تحقيق هذه الاهداف . ان البرنامج الفريد لضمانات الوكالة عنمر لا غنى عنه في الجهود العالمية لمنع مزيد من انتشار الاسلحة النووية . وهذا البرنامج يستحق الالتزام المطلق به من جانب جميع أعضاء الوكالة وتأييدهم له ، ولاسيما في ضوء التوسع الكبير المتوقع في المنشآت النووية المدنية في هذا العقد . وعلاوة على ذلك ، نشني على البرامج الفعالة للوكالة في مجال التعاون التقني للنهوض بالتطبيق السلمي للتكنولوجيا النووية . ولتحقيق هذه الاهداف ، تتعهد الولايات المتحدة بأن تواصل دعمها النشط والقوي لهذه الوكالة الهامة .

ولدى الوكالة أيضا الكثير لتقدمه بغية الوفاء باحتياجات العالم الى مصادر طاقة امنية وسلمية من الناحية البيئية ، ومتظل الوكالة مصدرا اساسيا لتقديم النصح والمساعدة الى البلدان التي تسعى الى تنمية مواردها من الطاقة نظيفة للتنمية القابلة للاستمرار . فالطاقة النووية ، كما ذكر المدير العام ، توفر وسيلة امنية يُعتمد عليها ومتسقة بيئيا لتعزيز إمدادات الطاقة ، وتخفف في الوقت ذاته الاعتماد على الوقود الاحفوري مما يخفف من خطر الاحتباس الحراري في العالم .

وتستطيع برامج الوكالة الرامية إلى تحسين أمان التشغيل في المرافق النووية ، وصياغة تدابير التخلص الآمن الطويل الأجل والسليم بيئيا من النفايات النووية أن تؤدي إلى زيادة تقبل الجمهور للتكنولوجيا النووية ، بمراعاة هذه الشواغل الهامة .

وقد وافق المؤتمر العام للوكالة مؤخرا على التقرير السنوي لعام ١٩٨٩ . ومرة أخرى تمكنت الوكالة من أن تثبت في تطبيقها ل ضماناتها أنه لا يوجد أي انحرافات في استعمال المواد النووية إلى أغراض غير سلمية . وهذه نتيجة حاسمة في زمن تقع فيه هذه التغييرات . وفي هذا الصدد ، نؤيد بقوة جهود الوكالة لدراسة مسألة التوسع في تطبيق الضمانات لتشمل بلدانا في مناطق التوترات الإقليمية . وما زلنا نرى أنه يجب على كل البلدان ذات القدرات النووية أن تخضع كل مرافقها النووية السلمية لل ضمانات الدولية .

ويعد النظام الفعال ل ضمانات الوكالة القابلة للتحقق ، والتي تكفل مكافحة أي انحرافات نحو الاستخدامات غير السلمية - أساس التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وفي رأينا أن عمل الوكالة سيصبح أكثر حسما عن ذي قبل في مجال عدم الانتشار وأن هذه المسؤوليات يجب أن تحظى دوما بالاولوية القصوى للوكالة ، وأن تفرض الالتزام الثابت والدعم الذي لا يحيد من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي .

على الرغم من أن الامان النووي مسؤولية وطنية بالدرجة الاولى ، تقوم الوكالة المساعدة بتقديم المشورة القيمة في هذا المضمار ، وتسهيل التعاون الدولي فيه . ونحن نلاحظ إشارة التقرير إلى إبرام اتفاقية بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والرابطة العالمية للمشغلين النوويين ، مما يؤدي إلى قيام التعاون في مجال تحسين امان تشغيل المحطات . وإننا نرى أن الجهود الحالية التي تبذلها الوكالة لتقدير الآثار الإشعاعية لحادثة تشيرنوبل ، وتقييم فعالية الخطوات التي اتخذت حيال تلك الحادثة - يمكن أن توفر مجموعة قيمة من المعلومات للاستفادة منها في المستقبل .

ونحن على ثقة من أن نتائج هذا التقييم ستوفر أساسا سليما لاتخاذ القرارات في المستقبل .

لقد اضطلعت الوكالة كعادتها بدور نشط في التخلص الآمن والسليم بيثيا من النفايات المشعة . وفي هذا الصدد ، اعتمد المؤتمر العام مؤخرا مدونة قواعد بشأن نقل النفايات المشعة عبر الحدود الدولية .

وقد أوضح التقرير السنوي نمو متواضعا في استخدام القوى النووية حيث بدأ تشغيل ١٢ محطة أخرى من محطات القوى النووية في بضعة بلدان . وتبلغ نسبة الكهرباء التي تم توليدها من مصادر نووية نحو ١٧ في المائة تقريبا في عام ١٩٨٩ . ومن المرجح أن يزداد هذا الرقم حيث تسعى البلدان إلى توفير مصادر إضافية من الطاقة مقبولة بيثيا .

ويسرنا أن نرى استمرار نمو برامج المساعدة والتعاون التقنيين للوكالة . وقد ازداد مجمل الموارد المخصصة لهذه البرامج بنحو ١٠ في المائة في عام ١٩٨٩ ، ويرجع ذلك إلى حد بعيد إلى المرونة التي وفرتها التبرعات . وبالنسبة للعديد من أعضاء الوكالة ، يوفر تطبيق التقنيات النووية في الطب والزراعة والبيئة والمجالات ذات الصلة أكبر الإمكانيات للاستفادة من التطبيقات السلمية للذرة والمتاحة مباشرة لشعوبها . وعلى سبيل المثال ، يسعدنا أن نلاحظ في هذا المضمار أن الوكالة تساهم بخبراتها الفنية الخاصة في برنامج رئيسي يجري تنفيذه حاليا لاستئصال الدودة الحلزونية ، الافة العالمية الجديدة . وتشكل هذه الافة تهديدا خطيرا لجميع الحيوانات من ذوات الدم الحار في شمال افريقيا وحوض البحر المتوسط . ويستخدم هذا البرنامج تقنية الحشرة المعقمة التي وضعت في الأصل في أمريكا الشمالية ونجح استعمالها فيها .

ونلاحظ أيضا أن نمو التعاون الإقليمي ، المنوه عنه سابقا ، في آسيا وأمريكا اللاتينية قد أحرز خطوة هامة إلى الأمام في منطقة جغرافية أخرى بالانتهاء من مياغة النص المقترح لاتفاقية تعاونية للدول الأعضاء في الإقليم الأفريقي .

وقد أشار المدير العام بليكس وفي خطابه إلى الجمعية العامة ، إلى الدور الحاسم الذي تلعبه مصادر الطاقة وسياساتها في الجهود الرامية إلى خفض التدهور البيئي على النطاق العالمي . ولا يمكن أن تكلل بالنجاح الجهود التي تستهدف الترويج للتوسع في استخدام الطاقة النووية كإسهام مأمون ومقبول بيئيا بغية الوفاء بالحاجات اللازمة من الطاقة ، إلا إذا توافرت دعائم الضمانات والسلامة . ونحن نتمنى للوكالة كل الخير في الاضطلاع بهذه المام .

السيد تراكسلر (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب باسم الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، عن شكرنا للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جودة التقرير السنوي للوكالة لعام ١٩٨٩ ، وعلى بيانه الذي أدلى فيه بمزيد من المعلومات عن آخر التطورات في أنشطة الوكالة .

إن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد تقدر وتؤيد تماما دور الوكالة كداعية إلى التعاون الدولي في مجال الطاقة النووية ، وفي الوقت ذاته ، كمحفل للتحقق من استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ويظهر الاهتمام الشديد للدول الاثنتي عشرة بأنشطة الوكالة من المبادرات العديدة التي قدمتها والتي يجري تنفيذها الآن كجزء من برامج الوكالة . ومن بين هذه المبادرات ، تود الدول الاثنتي عشرة أن تذكّر بالمؤتمر المعني بالسلامة النووية والمزمع عقده في ايلول/سبتمبر من العام القادم ، واعتماد المؤتمر العام في ايلول/سبتمبر الماضي بتوافق الآراء لقرار بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في المسائل المتعلقة بالسلامة النووية والحماية الإشعاعية ، بغية تحقيق هدف نهائي هو وضع الاستراتيجيات اللازمة لزيادة التعاون العالمي على نحو أكثر فعالية .

وبهذه الطريقة ، يوفر المؤتمر المعني بالسلامة النووية الفرصة أمام كبار صانعي السياسات والخبراء لاستعراض حالة الامان النووي في العالم في الوقت الحالي ، وتحديد مجالات الأولوية . ويأمل الاتحاد الاوروبي ودوله الاثنتي عشرة أن يوفر ذلك

إسهاما ملموسا في تحسين الامان النووي من كافة جوانبه . وينبغي أن يكون تقرير المؤتمر بمثابة جزء من إسهام الوكالة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ .

وترحب الدول الاثنتا عشرة باعتماد المؤتمر العام لمدونة قواعد بشأن نقل النفايات المشعة عبر الحدود الدولية - وقد اضطلعت الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي بدور فعال في صياغتها .

نحن نعيش في عصر يتميز برأي عام قوي يهتم باصرار بالمسائل البيئية والعلاقة الحساسة بين البيئة وإنتاج الطاقة . وترى الدول الاثنتا عشرة أنه لا يمكن الفصل بين تحليل ومناقشة مسألة الطاقة النووية من جهة ، والدراسة العالمية للعلاقة بين سياسة الطاقة في الحاضر والمستقبل وحماية البيئة من جهة أخرى . وهذا صحيح ولا سيما في عالم يتوقع زيادة استهلاك الطاقة فيه بدرجة كبيرة ، حيث لا تمتلك بلدان عديدة فيه خيارات متنوعة من الطاقة المتاحة كما هو الحال في أوروبا . ومن المهم ألا تؤدي هذه الزيادة في الاستهلاك إلى زيادة في التلوث ، بما فيها زيادة غازات الاحتباس الحراري في الجو ، وغيرها من العوامل المدمرة للبيئة .

من بين جوانب الحفاظ على البيئة الحاجة الى ضمان أعلى درجة ممكنة من السلامة في جميع أنواع المنشآت النووية ، بدءاً بمحطات الطاقة النووية . وفي هذا الإطار ، أكدت الدول الاثنتا عشرة أن الدول الاعضاء في الوكالة مسؤولة بصورة رئيسية عن السلامة في المنشآت النووية الواقعة على أراضيها ، كما أكدت على ما توليه من أهمية للدعم الذي يمكن للوكالة أن تقدمه الى الدول الاعضاء للوفاء بمسؤولياتها . والاثر الذي تترتب على حادث تشيرنوبل أظهر أهمية التعاون الدولي في مجال السلامة النووية .

فيما يتصل بمتابعة أعمال بعثات الوكالة التي تقيم الاثار الاشعاعية لتشيرنوبل ، تتطلع الدول الاثنتا عشرة الى نشر استنتاجاتها في وقت مبكر . وهي تشارك بنشاط في الدراسات الدائرة الآن المعنية بالسلامة في محطات القوى النووية في بلدان أوروبا الشرقية . والمجموعة الأوروبية والدول الاعضاء فيها تدرس باهتمام خاص أهمية التطورات في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ، التي تفتح الطريق أمام تعاون جديد لاسيما في مجال السلامة النووية . وتدرك الدول الإثنتا عشرة واجبها في التضامن مع بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية التي طلبت خبرتنا ومساعدتنا .

وقد تجلّى التضامن في الدور البارز الذي قامت به المجموعة والدول الاعضاء فيها في برنامج المساعدة من أجل الاعمار الاقتصادي لبعض بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية . ومن القطاعات الهامة التي يُعنى بها البرنامج توفير الموارد التقنية والمالية لتحسين سلامة محطات القوى النووية في البلدان المعنية .

إلا أن الدول الاثنتي عشرة أعادت التأكيد في نفس الوقت على مسؤولية هذه البلدان عن تنفيذ التوصيات المتعلقة بمحطات الطاقة النووية في بلادها .

لاحظت الدول الإثنتا عشرة ، في السنوات القليلة الماضية ، بارتياح ، زيادة البعثات التي أوفدها فريق استعراض سلامة التشغيل ، والفريق الاستشاري للوقاية من الإشعاع ، والبرنامج الاستشاري لإدارة النفايات . كما لاحظت زيادة تكرار استخدام بعثات فريق تحليل إجراءات السلامة - والحوادث الهامة . واعتبرت الدول الإثنتا عشرة أن هذا الاتجاه نابع من وعي بآن الجهود التي تستثمر في مجال السلامة والحماية من

الاشعاع تسهم اسهاما فعالا في تحقيق الاهداف المنصوص عليها في المادة الثانية من النظام الاساسي للوكالة .

وتدرك الدول الاثنتا عشرة أيضا أهمية زيادة تطوير البحوث المعنية بتحسين السلامة النووية وحماية البيئة وتصميم جميع أنواع المفاعلات ، بما فيها الانماط الجديدة من المفاعلات .

وكما اعترف المجلس الاوروبي في اعلان دويلن الخاص بعدم الانتشار النووي فسي حزيران/يونيه الماضي ، شددت الدول الاثنتا عشرة على دور الوكالة ، الذي لاغنى عنه ، في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وعلى الأهمية الكبيرة لضمانات الوكالة في ضمان فعالية نظام عدم الانتشار ، كما شددت أيضا على الاسهام الهام الذي قدمه نظام الضمانات في هذا المدد للمجموعة الاوروبية للطاقة الذرية . ودعا الاعلان الى تطبيق الضمانات على أساس عالمي ، وأعرب عن القلق ازاء الخطر المستمر المتمثل في حيازة مزيد من البلدان لاسلحة نووية . كما دعا الاعلان جميع الدول الى أن توحّد جهودها للقضاء على خطر الانتشار النووي .

ودول المجموعة الاوروبية الاثنتا عشرة ، سواء كانت أطرافا أو غير أطراف فسي معاهدة عدم الانتشار ، ملتزمة بتمكين البلدان التي تطلب الاستغادة من الطاقة النووية من الحصول على هذه الفوائد من خلال قواعد منصفة وثابتة تتمثل بالتجارة الدولية والامتثال للالتزامات الدولية المتعلقة بعدم الانتشار . وهي مقتنعة في الواقع بأن امكانية الحصول على الطاقة النووية يجب ألا ينظر اليه إلا في اطار هذه القواعد والالتزامات الدولية . والدول الاثنتا عشرة تتمسك بالمبادئ الارشادية التي يتبناها المجهزون للطاقة النووية في التصدير ، كما أنها قبلت وضع منشآتها السلمية تحت الضمانات الدولية . لذلك تأمل أن يستند تحقيق التقدم الى المبدأين التاليين : قوانين منصفة وثابتة للتجارة الدولية في المواد والمعدات النووية ، والتزامات دولية بعدم الانتشار من جانب البلدان المتلقة .

أكدت الدول الاثنتا عشرة على دعمها لاهداف عدم الانتشار ومعاهدة عدم الانتشار والنظام الاساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بإتاحة فوائد الاستخدامات السلمية

للطاقة النووية لجميع الدول . وستواصل القيام بدور نشط في الوكالة وفي دعم أنشطتها . وهي تعلق أهمية خاصة على نظام ضمانات الوكالة ، الذي يستفيد منه المجتمع الدولي بأسره . وبناء على ذلك ، تذكر الدول الاثنتا عشرة برغبتها فسي أن تضع جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية منشآتها النووية تحت نظام الضمانات . وأحاطت الدول الاثنتا عشرة علما مع الارتياح بالإعلان الوارد في التقرير السنوي لعام ١٩٨٩ ، الذي جاء فيه أن الوكالة ، وهي تنفذ التزامات ضماناتها ، لستم تكتشف في أية مناسبة ما قد يدل على تحويل مواد نووية خاضعة للضمانات لتصنيع أسلحة نووية أو لأغراض غير معروفة .

وقعت أحداث هامة أخرى في الشهور القليلة الماضية ستكون لها آثار على أنشطة الوكالة في المستقبل . ونشير هنا الى المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار . ومع أن الدول الإثنتي عشرة تأسف لأن المؤتمر لم يتمكن من التوصل الى اتفاق بشأن الوثيقة الختامية ، ترى أنه أتاح استعراضا مستفيضا لتطبيق المعاهدة . ومما له أهمية خاصة أن الوكالة حللت باهتمام شديد المواد التي وضعتها اللجنتان الرئيسيتان الثانية والثالثة .

في هذا الصدد ، تتطلع الدول الإثنتا عشرة الى تدعيم دور الوكالة بوصفها ضامنا رئيسيا لنظام عدم انتشار فعال . وستقوم المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء بأداء دورها لضمان استمرار الوكالة في تقديم اسهامها الحيوي في الحوار والتعاون في جميع مناطق العالم .

وفي هذا الصدد ، تشدد المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء على الاولوية العليا التي توليها لجميع أنشطة الوكالة في مجال التعاون العلمي والتقني . والتقرير السنوي لعام ١٩٨٩ يسجل زيادة في الاموال المكرسة لبرامج المساعدة والتعاون التقني ، التي بلغت لأول مرة ما مجموعه ٥٠ مليون دولار أمريكي . ونظرا لأن الدول الإثنتي عشرة من بين المساهمين الرئيسيين في هذه البرامج ، فإنها فخورة بما حققت . فضلا عن ذلك ، تمثل برامج الوكالة للمساعدة التقنية تذكرة مفيدة بشأن التقنيات النووية تستخدم بصورة متزايدة لمكافحة الامراض ولتحسين رفاهية البشرية في

أجزاء عديدة من العالم ، إضافة إلى استخدام الطاقة النووية في محطات توليد الطاقة الكهربائية ، وكما ذكر مؤخرا ممثل الولايات المتحدة ، فإن مشاركة الوكالة في برنامج لاستئصال الدودة الشاحبة من شمال أفريقيا ، التي ظهرت في العالم حديثا ، مثال على ذلك . وتضمن الدول الإثنى عشرة تلميذا عظيمي الاسهام القيم الذي تقدمه الوكالة للنهوض بأنشطة البحوث ونقل العلم والتكنولوجيا من خلال مركزها الدولي للفيزياء النظرية في ترييستا ومختبرها في سيمبردورف وموناكو .

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتعبير عن الرغبة الصادقة للمجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء في أن يستمر التعاون الوثيق القائم حاليا بينها وبين الوكالة في أن يتطور بنجاح .

السيد كوكان (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٩ ، المعروف علينا والذي كان الدكتور هانز بليكس ، مدير عام الوكالة ، قد عرضه بأسلوبه الجذاب والمشوق الذي اعتدناه منه ، يصف بوضوح وشمولية أنشطة الوكالة الواسعة النطاق - وكذلك النتائج ، التي لا شك في أنها إيجابية ، بل ومتميزة في حالات عديدة - التي اضطلعت بها الوكالة خلال العام الماضي في تصريفها لمهامها المنصوص عليها في نظامها الداخلي . ويشير التقرير إلى أن الوكالة تواجه بكفاءة المشاكل والمهام الناجمة عن التطورات في ميدان الطاقة النووية .

وبينما أعرب المؤتمر العام للوكالة عن تقديره للنجاحات التي أحرزت فإنها تناول أيضا المشكلات والعقبات المستمرة التي تفرض قيودا على أنشطة الوكالة ومن أظن هذه المشكلات تلك التي تتمثل بتمويل المجالات الافرادية لأنشطة الوكالة .

إن تقرير المدير العام للوكالة بشأن التدابير الخاصة بتكثيف التعاون الدولي في مسائل السلامة النووية الذي أقره المؤتمر العام الـ ٢٤ للوكالة ، يعتبر في رأينا وثيقة هامة وضعت في عبارات واضحة استراتيجية التعاون الدولي في هذا الميدان في التسعينات . وترحب الجمهورية الاتحادية التشيكية السلوفاكية بتلك الاتفاقية كما ترحب بالمبادرات الجديدة لتناول القضايا الاساسية المتعلقة بالسلامة في السنوات القادمة ، كما أننا نوافق على أنه ينبغي أن يزداد على نحو أكبر نطاق وفاعلية المساعدات التي تقدمها الوكالة للدول الاعضاء .

إننا نقدر ، في جملة أمور ، تعزيز الخدمات التي تقدمها الوكالة بغية تحسين سلامة تشغيل محطات القوى النووية ، التي تعتبر أفرقة استعراض سلامة التشغيل مثالا لها ، وتتمتع هذه الافرقة بسمعة ممتازة نظرا للدرجة العالية من الكفاءة المهنية والموضوعية التي تتحلى بها .

وترحب أيضا بالموافقة على مشروع واسع النطاق خارج الميزانية لتحسين سلامة أقدم أنواع المفاعلات النووية . وسترکز المرحلة الاولى من ذلك المشروع على مفاعلات من نوع المفاعل الذي يعمل في إحدى محطات القوى النووية في تشيكوسلوفاكيا .

تؤيد تشيكوسلوفاكيا أنشطة الوكالة ومشروعاتها الجديدة التي ترمي الى تعريف دور الطاقة النووية ، بطريقة موضوعية ، وهو يتغير في مواجهة تهديدات بيئية متزايدة . ونرى أن الأفكار التي قدمها السيد بليكس بشأن هذا الموضوع في المؤتمر العام للوكالة تستحق اهتمامنا جميعا وينبغي أن تكون هناك استجابة سريعة لها على المستوى الوطني .

وبروح سياستنا الخارجية الجديدة ، اتخذت تشيكوسلوفاكيا في هذا العام خطوات عديدة ترمي الى تسهيل أنشطة الضمانات والمساعدة على زيادة فاعليتها . وفي هذا

السياق قبلت بلادي الاجراء المبسط المتمثل في اختيار مفتشي الضمانات التابعين للوكالة .

وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به اليوم السيد بليكس ، المدير العام للوكالة ، أود أن أعلن أنه منذ ١٥ آب/أغسطس من هذا العام يجري تنفيذ نظام سفر دون ضرورة الحصول على تأشيرة لموظفي المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الذين يحملون جواز سفر الأمم المتحدة ، والذين يحضرون الى الجمهورية الاتحادية التشيكية السلوفاكية في مهام رسمية .

وفي سياق عملية الإصلاح الاقتصادي في تشيكوسلوفاكيا ، يعاد النظر الآن في برامج الطاقة النووية أيضا ، ليس لمواجهة احتياجات اقتصاد الدولة من الطاقة فقط ، بل أيضا لمواجهة مطالب تشيكوسلوفاكيا والرأي العام الدولي المتعلقة بضرورة صيانة البيئة وتحسينها . والهدف من ذلك هو أن نحدد الحد الأمثل لتوليد القوى الكهربائية باستخدام الطاقة النووية آخذين بعين الاعتبار المخاطر المحتملة والاثار المرغوب فيها لاستخدام الطاقة النووية على البيئة .

ونحن ندخل على نحو تدريجي استراتيجية تتميز بالتركيز المتزايد على الاتباع المستمر لتدابير ترمي الى ضمان السلامة في محطات القوى النووية القائمة حاليا والتي ستقام في المستقبل . وبهذا ستأخذ حكومة تشيكوسلوفاكيا بعين الاعتبار ، في جملة أمور ، نتيجة الدراسة التي تقوم بها أفرقة الخبراء في الوكالة - أفرقة استعراض سلامة التشغيل - على الأنواع القديمة من المفاعلات في محطة القوى النووية التشيكية في بوهونيتشه . وبغية الحصول على معدات تتفق مع مستوى أعلى من معايير التكنولوجيا والسلامة ، فإننا نعتزم دعوة كبار أصحاب المصانع من جميع أنحاء العالم لتقديم عطاءات بشأن توريد معدات لمحطات القوى النووية التشيكية في المستقبل ، وبدأنا نتخلى عن توجهنا الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية باعتباره المصدر الوحيد لأمدادنا بهذه المعدات .

وبدأنا أيضا في إيلاء اهتمام مكثف لموضوع تخزين الوقود اللازم للاستهلاك على المدى الطويل في أراضينا . وفي هذا المجال أيضا وجدنا الفرصة متاحة

للتعاون مع الوكالة وبصفة خاصة عن طريق الاشتراك في البرنامج الاستشاري لتصريف النفايات .

وفي هذا الصدد لا يسعني إلا أن أعلق بإيجاز على الرأي الذي يقول إن المحافظة على الطاقة والاستخدام الأوسع لمصادر بديلة للطاقة سيجعلان من الممكن تخفيض كمية الوقود الأحفوري الذي يحرق والاستغناء عن الطاقة النووية . وفي هذا الصدد اعتقد أن ما قاله السيد بليكس في أحد بياناته الرسمية كان وثيق الصلة بالموضوع . فقد قال ما يلي :

"إننا نحتاج إلى أن ننجو من أشر الدفئة ، هذا صحيح ، ولكننا نحتاج أيضا إلى أن نهرب من بيت الأحلام ."

وينبغي ألا يفهم مما ذكرته توا أننا نعتزم الذهاب إلى الطرف النقيض ونعتبر الطاقة النووية دواء عاما يوفر العلاج البسيط لنقص الطاقة وللتهديد المتمثل في أشر الدفئة . إننا نؤيد ببساطة الرأي القائل بأن الطاقة النووية يمكن أن تكون أحد البدائل الممكن تبنيها في سعيها للتصدي للنقص في الطاقة وللتهديد بالاحتباس الحراري .

ونحن نشق في أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستسهم في توضيح هذه المسائل عن طريق برنامج تقييم المخاطر المقارنة لمصادر الطاقة المختلفة . ونرى أن الندوة المعنية بالطاقة والبيئة المقرر عقدها في أيار/مايو ١٩٩١ تحت إشراف الوكالة ستكون خطوة هامة أخرى في هذا الاتجاه . وقد تكون نتيجة هذه الندوة إضافة قيمة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٢ .

إننا جميعا نعرف دور الوكالة في نظام منع الانتشار ، الذي يقوم على أساس مساعدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، والذي يتم تنفيذه عن طريق نظام الضمانات التابع للوكالة . ومن الجدير بالثناء أن المؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية أعرب عن ثقته في نظام الضمانات وأكد من جديد أهميته المتزايدة . وهذا الموقف يحظى بالتأييد الكامل لوفد الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية . وخلال ذلك المؤتمر قدمت اقتراحات لتحسين تطبيق هذه الضمانات .

وستحلل هذه الاقتراحات تحليلا معمقا في المستقبل القريب من جانب أمانة الوكالة وهيئتها الاستشارية المعنية بالضمانات .

وتنادي تشيكوسلوفاكيا بتعديل مفاهيم نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ومنذ عام ١٩٨٨ قدم بلدي أفكاره بشأن الطريقة التي يمكن بها زيادة فعالية هذا النظام ، وذلك باشتباغ نهج انتقائي لتطبيق هذه الضمانات . ويسعدنا أن نرى أن هذه الفكرة يجري تطويرها الآن من جانب الخبراء في أمانة الوكالة .

اختتم بياني بإشارة موجزة الى توقعاتنا فيما يتعلق باحتمالات التعاون الدولي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

إننا نرحب ببدء العمل في مشروع أول خطة متوسطة الاجل للوكالة تغطي السنوات من ١٩٩٣ الى ١٩٩٨ . إن إعداد هذه الخطة التي ستعتبر على نحو أساسي وثيقة استراتيجية لن يكون عملا سهلا إذا أخذنا في الاعتبار أنه في منظمة تضم ١١٣ عضوا ، من المؤكد أن تكون هناك آراء مختلفة بشأن الأهمية النسبية لأهداف الوكالة ووظائفها وبشأن توزيع الموارد على المجالات المختلفة لأنشطتها .

ونحن نقر إعداد الخطة المتوسطة الأجل وفقا للشكل والسيناريو اللذين اقترحهما الدكتور بليكس . وفي اعتقادنا انه يمكن في هذا الإطار إجراء تقييم جديد للأولويات بأسلوب فعال ، ومن ثم ، نحن على استعداد للمشاركة مشاركة نشطة في وضع تلك الخطة ، مما يعني اننا نؤيد الرأي القائل بأن الطاقة النووية يمكن أن تشكل بديلا آمنا ونظيفا وتنافسيا لسائر مصادر الطاقة ، كما انها تحتل مركزا هاما في المفهوم الجديد للتنمية الاقتصادية في تشيكوسلوفاكيا .

لقد اضطلعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، منذ إنشائها ، بدور رئيسي في تشجيع التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . ولما كانت المسائل الاقتصادية والبيئية تكتسب ، بقدر متزايد ، أبعادا عالمية ، فمن نافلة القول إن دور الوكالة غدت له أهمية متعاظمة .

إن العالم يعيش الآن فترة يشهد فيها النظام الدولي تغيرات إيجابية بالغة الأهمية . وعلى الرغم من ذلك ، لا يزال السلم والاستقرار الدوليان مبعث قلق وبخامة على ضوء التطورات في الشرق الأوسط . ومن ثم ، يبقى دور الوكالة - كحاجز مؤسسي يمنع انتشار الأسلحة النووية - على أهميته بل يزداد أهمية في الواقع .

إن الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية تقدّر النتائج التي حققتها الوكالة بقيادة السيد هانز بليكس في الفترة قيد الاستعراض وتؤكد مجددا تأييدها لأنشطة الوكالة .

السيد كوستوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في

مستهل كلمتي أن أعرب عن تقدير الحكومة البلغارية للسيد بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، للتقرير السنوي عن أعمال الوكالة لعام ١٩٨٩ الذي جاء ممتازا كالمعتاد . كما أود أو أؤكد اعتزامنا مواصلة دعم ما تبذله الوكالة من جهود بغية تعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من أجل كفالة رفاهة الأمم قاطبة ومنع انتشار الأسلحة النووية . وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للوكالة الدولية للطاقة الذرية لدعمها لبلدي وتعاونها الممتاز معه .

بالنظر الى عدم كفاية الموارد من الطاقة المائية والاحفورية واستنفادها المطرد ، ستظل بلغاريا ، فيما يبدو ، تغلب الخيار النووي فيما يتعلق بصناعة توليد الطاقة لديها ، بيد أن توليد الكهرباء بالطاقة النووية لن يؤدي غرضا اجتماعيا مفيدا إلا إذا تم الوفاء بأقصى قدر من المقاييس الامنية في مراحل بناء المنشآت وتشغيلها . وما من أحد في بلغاريا يساوره أدنى شك في ذلك . فالرأي العام البلغاري ، وبخاصة الجماعات والحركات البيئية ، تبدي اهتماما عمليا بالإثار التي يمكن أن تخلفها السياسة الوطنية لتوليد الطاقة على البيئة والصحة البشرية . وهي تظهر اهتماما خاصا بسلامة محطات القوى العاملة وتلك التي قيد البناء . وفي اعتقادنا أن ما يعرب عنه من قلق إزاء تلك المسائل خارج بلدنا أمر طبيعي .

إنني أود أن أؤكد من فوق هذا المنبر أن المجتمع البلغاري مجتمع مفتوح وديمقراطي سيبدل قصارى جهده لإيجاد أنسب الحلول لهذه القضية مع إيلاء أعلى أولوية لسلامة المنشآت النووية وأمن الشعب . ونحن في ذلك المضمار ، نقيم تعاوننا واسع النطاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ففي هذه اللحظة ذاتها ، على سبيل المثال ، يقوم فريق من خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتقييم محطات كوزلودوي وبيليني لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية . ومن المنتظر أن يقدم الفريق تقييما موضوعيا ومستقلا لحالة هاتين المحطتين من الناحية التقنية ولكيفية استخدامهما مستقبلا . ومما لا شك فيه أن هذا التقييم سيساعد حكومتي في اتخاذ القرارات بشأن استخدام محطات القوى النووية في المستقبل ببلغاريا .

وما زلنا نؤيد الرأي القائل بأن المؤسسات الوطنية المختصة مسؤولة عن أمن المنشآت النووية . بيد أننا نود في الوقت ذاته أن ننوّه باهتمامنا البالغ بالتعاون الشناشي والمتعدد الاطراف في هذا الميدان . كما أننا نبغي المشاركة في أعمال دائرة السلامة الهندسية وكذا في المشروع المقام حديثا بموارد خارجة عن الميزانية والخاص بأمن المفاعلات الأقدم عمرا . ويعتق بلدي أهمية خاصة وآمالا كبيرا على بعثات أفرقة استعراض سلامة التشغيل ، وأعمال الفريق الاستشاري الدولي المعني بالسلامة النووية . وأود أيضا أن أبرز اهتمامنا بجهود الوكالة الدولية للطاقة

الذرية في مجال التخلص من النفايات النووية ، وهذه المشاكل تتطلب تعاوناً دولياً وثيقاً ، ونحن نرحب في هذا الصدد ، بالبداية الواعدة لأعمال اللجنة الاستشارية الدولية لإدارة النفايات المشعة .

وتؤكد بلغاريا اقتناعها الراسخ بوجود الاستفادة على نحو أكثر فعالية بنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الذي يعدّ عنصراً أساسياً في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية الساري حالياً على الصعيد الدولي . فالمناقشات في المؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي توضح ، فضلاً عن ذلك ، ما للمعاهدة من دور أساسي في قضية عدم الانتشار وتثبت كذلك أنها تتيح مجالاً كافياً للتعاون الدولي الواسع النطاق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

ولقد أخضعت بلغاريا أنشطتها النووية برمتها لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولديها من الأسباب ما يدعو إلى الأمل في أن تقوم جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بإخضاع منشآتها النووية طوعاً لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . كما أننا سررنا لأنه لم يثبت خلال عمليات التفتيش التي اضطلعت بها الوكالة عام ١٩٨٩ وقوع أي انتهاكات تذكر يمكن أن يستدل منها على إساءة استخدام المواد أو المرافق النووية لهدف إنتاج أسلحة نووية .

وختاماً ، أود مرة أخرى أن أعرب عن تقدير الحكومة البلغارية لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وعن تاييدنا لزيادة تنمية التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية . فهدفنا هو توسيع نطاق تعاوننا مع الوكالة ، وبلدي على استعداد لبذل أقصى ما في وسعه لتدعيم الوكالة وتعزيز مكانتها الدولية بقدر أكبر .

السيد تورنود (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفدي أن يهنئ المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، السيد هانز بليكس ، للتقرير الواضح والمركّز الذي قدمه الى الجمعية العامة بشأن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٩ . ولم يكتف البيان الذي أدلى به اليوم في تقديمه للتقرير بتسليط الأضواء على عدد من الجوانب ذات الصلة بأنشطة الوكالة ، بل سلطها أيضا على الحالة الدولية التي تؤثر على مجالات أنشطة الوكالة .

لقد استرعى المدير العام اهتمامنا الى التطورات الأخيرة التي جرت في منطقة الخليج الفارسي وإلى العواقب التي يمكن أن تكون لتلك التطورات على مجمل إمدادات الطاقة . ومن الواضح أن الجانب المستهلك للنفط من العالم أخذ على حين غرة مرة أخرى . ولقد استسلمت فنلندا ، شأنها شأن بلدان أخرى كثيرة ، لإحساس زائف بالأمان نجم عن سنوات عديدة من الهدوء الذي ساد سوق النفط . ومن المؤكد أن الكساد الاقتصادي الذي يبدو أن العالم متجه صوبه ليس ثمرة من ثمار الارتفاع في أسعار النفط ، ولكنه قد يتفاقم بسبب الزيادة في نفقات الطاقة . وفي السنوات الأخيرة ، أدّت الدعاوى الخاصة بالبيئة الى القبول الواسع النطاق لاستخدام الطاقة النووية ، والآن اكتسبت الطاقة النووية في صفها حجة أخرى مفحمة وهي المزايا الاقتصادية . لقد وصل استهلاك بلادي من الطاقة الى نقطة ينبغي عندها اتخاذ قرار بشأن كيفية الوفاء بمتطلباتها من الطاقة في المستقبل . والبدايل المطروحة أمامنا قليلة للغاية - إما الطاقة النووية وإما الفحم .

وفي ظل هذه الخلفية يعلّق بلدي أهمية كبيرة على الندوة الخاصة بالكهرباء والبيئة المقرر عقدها في هلسنكي في عام ١٩٩١ . ويجب أن يتوصل المؤتمر ، وهو الرأي الذي أيّدته عشر من المنظمات التابعة للأمم المتحدة وغيرها ، الى وجهات نظر مستقلة بشأن التأثيرات البيئية للمصادر المختلفة للطاقة الكهربائية . واشترك الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الندوة كمنظمة بين المنظمات الأخرى يؤكد حيادها . ونأمل أن يستمر هذا التعاون الخاص بمسائل الطاقة في إطار منظومة الأمم المتحدة ، وأن تدرس مزايا كل مصدر من مصادر الطاقة .

وقد جرى استعراض كيفية تطبيق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للمرة الرابعة مؤخرا . وكان الاستعراض شاملا وأحرز تقدم بشأن عدد من المسائل الهامة ، وخاصة في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية . وعلى سبيل المثال ، يوجد الآن اتفاق واسع النطاق حول الحاجة الى إيجاد ضمانات كاملة كشرط لتصدير المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية بكميات كبيرة . ويرى وفدي أن هذه خطوة هامة الى الأمام .

وينبغي أن يتابع التقدم الذي أحرز في المؤتمر الاستعراضي الرابع في محافل أخرى دولية ، وخاصة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وتستطيع الدول كلما كان ذلك مناسباً ، أن تعتمد التوصيات الماددة عن المؤتمر بوصفها مبادئ توجيهية لسياساتها الوطنية .

وفي هذا الصدد نلاحظ مع الارتياح الشديد أن أنشطة الوكالة المتعلقة بالضمانات ما زالت مستمرة تقريبا دون أن تسبب القيود المالية التي تعمل الوكالة في ظلها اضطراب تلك الضمانات . ويرجع ذلك جزئيا الى ما تحقق من تقدم في تطوير تقنيات وإجراءات الضمانات ، وهو العمل الذي نود لو أنه تكشف أكثر من ذلك . غير أنه بالرغم من كل الجهود المحمودة التي يبذلها الموظفون الأكفاء في الوكالة ، لا يمكن أن يؤجل ذلك اللحظة التي يتعين عندها زيادة تمويل الضمانات . وقد أعرب بلدي دائما عن الرأي القائل بأن على الدول الأعضاء أن تقر أولاً ما الذي تريده من الوكالة وبأية أولويات تسوى الميزانية على هذا الأساس . ومع القيود الموجودة في الميزانية يميل الترتيب لأن يكون عكسيا . ونأمل أن تدرس الوكالة ، وهي بمدد الإعداد لخطتها المتوسطة الأجل ، المشاكل الداخلية في اختصاصها دراسة مستفيضة وتعمل على حلها ، عن طريق تقييم الإنجازات في إطار البرنامج الحالي .

وترى حكومتي أن ما تقوم به الوكالة في مجال سلامة المفاعلات هو إحدى المهام الرئيسية للوكالة . وليس هناك شكل آخر من أشكال التعاون الدولي يمكن أن يستعاض به عن ذلك العمل . وقد قدم المدير العام مثالين ممتازين للعمل الجاري في هذا الميدان هما : إجراء التحليل بعد أن ترك حادث تشيرنوبل آثاره ، وتقييم مدى سلامة مفاعلات

توليد الطاقة القديمة . وهذه المشروعات ، وكلها ذات أهمية عظيمة ، تمويل بمسائل من خارج الميزانية بالرغم من انه ينبغي أن يكون واضحا للجميع أن هذا النوع من العمل يجب أن يكون في محور أنشطة الوكالة . ويجب أن يكون في المستطاع تمويل مثل هذه المهام في إطار الميزانية ، سواء عن طريق تغيير الأولويات أو عن طريق السماح بالنمو المعقول لميزانية الوكالة .

وبعد التعاون التقني إلى جانب الضمانات ومسائل السلامة ، واحدا من ثلاثة أركان أساسية تقوم عليها أنشطة الوكالة . وقد سار تمويل التعاون التقني عن طريق المساهمات الطوعية على نحو مرض ، وأخذ برنامج التعاون التقني ينمو نموا مطردا بينما تزايدت أهميته بالنسبة للدول الأعضاء . وينبغي إيلاء الاهتمام أيضا في المستقبل لموضوع ضمان ملاءمة برامج الوكالة بانسجام لخطط التنمية الوطنية وأنشطة المنظمات الأخرى . فالطاقة النووية ليست غاية في حد ذاتها ، وإنما هي وسيلة لتحقيق أغراض معينة .

لم أتعرض حتى الآن إلا لعدد قليل من الأنشطة العديدة التي تضطلع بها الوكالة . فالوكالة تؤدي مهامها بأسلوب مشير للإعجاب ونحن نتقدم بالشكر لمديرها العام وجميع الموظفين العاملين معه على العمل الذي أحسنوا القيام به . ولكن هذا لا يعني أننا يجب أن نقلل من أهمية المشكلات التي تلوح في المستقبل والمتمثلة في زيادة الصعوبات المالية . فهذه المشكلات ينبغي أن تعالج بأسرع ما يمكن إذا كنا نريد تفادي التطور السلبي لأنشطة الوكالة .

الآنسة كورتنى (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد

استراليا أن يعرب أيضا عن تقديره للبيان الذي أدلى به المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد هانز بليكس ، ولتقرير الوكالة .

ما فتئت استراليا ، كعضو مؤسس للوكالة ، مؤيدا قويا لها ولنظامها الاساسي . ولا ينبع ذلك فقط من التزامنا بعدم انتشار الأسلحة النووية وإنما ينبع أيضا من مسؤولياتنا كمدرّبين لليورانيوم . وهذا الالتزام وهذه المسؤوليات هي الاساس في تأييدنا لمعاهدة عدم الانتشار والدور الذي تقوم به الوكالة في دعم المعاهدة .

وفي هذا السياق ، يكتسب نظام ضمانات الوكالة أهمية رئيسية . فهو بصورة الترتيبات التي وصفها المجتمع الدولي لتوفير الضمانات الضرورية للالتزام بالاستخدام السلمي . كما انه عنصر لا غنى عنه لتعزيز التجارة النووية العالمية والتعاون في تطوير الطاقة النووية للوفاء باحتياجات العالم من الطاقة . ولهذه الاسباب ، من الضروري أن يظل تمويل الضمانات قائما من الميزانية العادية على أساس موثوق به .

وترحب استراليا بإبرام اتفاقات للضمانات مؤخرا مع توغو وكيريباتي وبالطه ، وتحت جميع الاطراف في معاهدة عدم الانتشار الذين لم يتفاوضوا بعد مع الوكالة بشأن اتفاقات الضمانات المطلوبة على نمط الوثيقة INFCIR/153 ان يفعلوا ذلك بأسرع ما يمكن . إننا قلقون جدا لان إحدى الدول الاطراف في معاهدة عدم الانتشار والتي تقوم بتشغيل منشأة نووية غير خاضعة للضمانات أصبحت طرفا في المعاهدة منذ ما يقرب من ٥ سنوات ولكنها لم تبرم بعد اتفاق الضمانات المطلوب . ونتعشم ان تصحح الدولة المعنية هذا الوضع على وجه السرعة .

لقد اختتم المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار أعماله مؤخرا في جنيف . ومما بحث على خيبة الأمل انه بالرغم من الاتفاق واسع النطاق بين الاعضاء حول معظم المسائل المعروضة على المؤتمر لم يتسن اعتماد وثيقة ختامية . لكن الاتجاهات الإيجابية كانت واضحة . ومن بين المجالات الهامة للغاية التي تسنى فيها التوصل الى اتفاقات ذات صلة بأعمال الوكالة : تفاهم مشترك حول الاولويات المقبلة للتعاون النووي السلمي ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، احتياجات أقل البلدان نموا ، مقترحات ملموسة لتعزيز وضع العوائق في طريق زيادة انتشار الاسلحة النووية ، مقترحات لمعالجة الأوضاع التي أثيرت حولها تساؤلات بشأن التزام دولة ما بتعهدات عدم الانتشار ، بما في ذلك الفكرة القائلة بأن الوكالة تستطيع الاضطلاع بتفتيشات خاصة بموجب الفقرتين ٧٣ و ٧٤ من الوثيقة INFCIRC/153 في حالة وجود أي شكوك ، اقتراحات بنشاط الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقبل والمتصل بالمواد الانشطارية الخاصة ، وربما كان الاهم من ذلك كله ، توافق الآراء حول ضرورة اسهام المورددين النوويين اسهاما كاملا في هدف عدم الانتشار وذلك بالمطالبة بأن يكون التوريد النووي - في المستقبل - مصحوبا بالالتزام قانوني ملزم بعدم الانتشار وتطبيق الضمانات الشاملة . وقد قامت الغالبية العظمى من المورددين بالفعل باتخاذ اجراء من طرف واحد تحقيقا لهذه الغاية ويحدونا الأمل في أن يقوم العدد الصغير من المورددين الذين لم يفعلوا ذلك بالتصرف على وجه السرعة استجابة للمناقشات التي دارت في المؤتمر الاستعراضي . وقد وفر المؤتمر الاستعراضي أساسا ملدا لعقد مؤتمر ناجح في عام ١٩٩٥ ، يكون هدفه الاساسي تمديد المعاهدة الى ما لا نهاية أو لفترة أو فترات اضافية محددة .

لقد أسهمت معاهدة عدم الانتشار في سنوات العمل بها اسهاما كبيرا في تعزيز الاستقرار والأمن العالميين للأعضاء ولغير الأعضاء على السواء . ومما يثير قلق استراليا ان هناك عددا من البلدان التي لها أنشطة نووية كبيرة لا تزال خارج معاهدة عدم الانتشار ، ونحن ندعوها الى الانضمام اليها في أقرب وقت ممكن . ففي الشرق الأوسط ، حيث تبرهن الأحداث الأخيرة مرة أخرى على أن شمة احتمالات قوية جدا لنشوب نزاع ، تتضح للغاية مخاطر الانتشار النووي ، لذلك من المهم أن تنضم كل دول الشرق

(الآنسة كورثني ، استراليا)

الأوسط الى معاهدة عدم الانتشار وأن تقبل فرض ضمانات شاملة على سائر أنشطتها . وفي هذا الصدد ، يتعين على الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تبرهن بأعمالها وبياناتها على التزامها الواضح بأهداف المعاهدة .

ثمة جزء هام في أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ألا وهو المساعدة والتعاون التقنيان النوويان . وستواصل استراليا الوفاء بإسهاماتها الطوعية المقدرة لمندوق التعاون والمساعدة التقنية بالإضافة الى تقديم اسهامات كبيرة خارجة عن الميزانية لاتفاق التعاون الاقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ .

وعلى مر العام الماضي قدمت استراليا مساعدة كبيرة متنوعة عن طريق برامج التدريب وغيرها من المجالات .

وختاماً ، تعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية واحدة من أهم هيئات الأمم المتحدة وأكثرها فعالية . وهي تحظى بغاية الاحترام في المجتمع الدولي ، وهذا يرجع بقدر كبير الى العمل الذي يقوم به السيد بليكس والأمانة . وتستطيع الوكالة أن تعتمد على دعم وتأييد استراليا المستمرين في أوقات التحدي التي تنتظرنا .

السيد عرفان (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدأ بأن

أكرر تقديرنا ، الذي أعربنا عنه في مناسبات عديدة ، للسيد هانز بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لما قدمه هو وزملاؤه من أداء ممتاز في تسييرهم أعمال الوكالة .

ونود أن نتقدم اليه بالشكر أيضا على البيان الهام الذي أدلى به هذا الصباح عند عرضه لتقرير الوكالة لهذا العام . ونحن نكرر تأييدنا للوكالة وبمفغة خاصة لبلها في ميادين الضمانات والمساعدة التقنية والسلامة النووية والحماية الإشعاعية . ونحن نؤكد على هذه لأنها هي العوامل الحاسمة في كفالة نجاح البلدان النامية في تطوير وتنفيذ التكنولوجيات والبرامج النووية المخصصة للاستخدامات السلمية ، وفي ضمان اسهام هذه التكنولوجيات الى أقصى قدر ممكن في تنميتها ونموها الاقتصادي .

شمة دليل ممتاز على دور الوكالة في المساعدة التقنية - يود وفد بلادي أن يبرزه - وقد تجلّى في الإسهام المفيد للغاية الذي أسهمت به الوكالة في العمل التحضيري لوضع اتفاق تعاون اقليمي لدول افريقيا الاعضاء . ونحن نشاطر الوكالة رأيها في أن هذا الاتفاق سوف يزيّد حقا من دورها في التعاون التقني في افريقيا ، ونعتقد أنه سيعود بالنفع على القارة الافريقية .

إن وجود منشآت نووية غير خاضعة للضمانات في الشرق الاوسط وعدم انضمام اسرائيل الى معاهدة عدم الانتشار والاحداث المأسوية الاخيرة في منطقة الخليج انما تزيد من قوة الحجة التي تقول بالاهمية القصوى لاستنباط تدابير تضمن استخدام البرامج والمؤسسات النووية في المنطقة للأغراض السلمية البحتة . ونحن نعتقد أن الخطوة الاولى في هذا الاتجاه يجب أن تتمثل في تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على سائر المؤسسات النووية في المنطقة دون استثناء . وقد طالبت الجمعية العامة بذلك مرارا وتكرارا في قراراتها المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط . ويسعدنا في هذا الصدد أن نلاحظ أن المؤتمر العام للوكالة قد جدد ولاية المدير العام لإجراء مزيد من المشاورات مع دول المنطقة بغية تطبيق ضمانات الوكالة على كل المؤسسات النووية في المنطقة . ويحدونا الأمل في أن يحظى بتأييد وتعاون كل الاطراف في هذا المضمار .

أود أن أختتم كلامي بأن أقول انه - دون انتقاص من العمل الممتاز الذي اضطلعت به الوكالة ، كما هو الحال بالنسبة لكل الهيئات التابعة لمنظومة الامم المتحدة - يتعين على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تأخذ في الاعتبار تماما التغيرات الحالية والتطورات الهامة في المجتمع العالمي . وشمة مجال نعتقد أن بإمكان الوكالة أن تسهم فيه اسهاما قيما هو تطوير اجراءات التحقق بالنسبة لاتفاقات نزع السلاح الجاري ابرامها أو التي أبرمت في الآونة الاخيرة وخاصة ذات الطابع الاقليمي أو المتعدد الاطراف .

وأخيرا ، يحدونا الأمل في أن يقوم أعضاء الوكالة ببحث المسألة بحثا جديا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستبت الجمعية الآن في مشروع

القرار A/45/L.9 .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار هذا ؟

اعتمد مشروع القرار A/45/L.9 (القرار ٧/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للممثلين

الذين يودون تفسير مواقفهم ، اسمحوا لي أن أذكرهم بأنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تقتصر التعليقات على عشر دقائق ، ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد كنت (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يود وفد بلادي

أن يخرق توافق الآراء الخاص بمشروع القرار A/45/L.9 . ومع ذلك ، نقول انه لو كان قد أجري التصويت عليه فقرة فقرة ، لصوت وفد بلادي معارضا للفقرة الاخيرة من الديباجة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك ، نكون قد اختتمنا

نظرنا في البند ١٤ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠